الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة عبد الحميد ابن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة

حالة الجزائر 2013-2018

تخصص : مالية و تجارة دولية

من إعداد الطالبة

عيساني جمعية حليمة

تحت إشراف الدكتور

بن زيدان ياسين

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
مشرفا	د. بن زيدان ياسين	محاضر. أ	مستغانم
رئيسا	د. بوزيان العجال	محاضر. أ	مستغانم
مناقشا	د. برياطي حسين	محاضر. أ	مستغانم

السنة الدراسية 2020/2019

شكر و تقدير

الحمد لله حمدا كريما طيبا مباركا فيه كما يحب و يرضى، الشكر و الحمد لله عز وجل الذي بقدرته تم هذا العمل

الى الأستاذ المشرف الدكتور بن زيدان ياسين الذي تكرم بالإشراف على هذه المذكرة

الى كل أستاذ و كل شخص قدم لي الدعم أو المشورة

الشكر و الامتنان لأعضاء لجنة المناقشة

الإهداء

بعد الصلاة على خير الأنام محمد عليه أفضل السلام و أزكى التسليم، أهدي

هذا العمل المتواضع الذي تم بحمد لله عز وجل إلى:

روح أبي وأمي رحمهما الله و غفر لهما و جعلهم مثواهما الجنة

إلى أخواتي الحبيبات مصدر طاقتي وعائلتهم

إلى زوجي العزيز

إلى صديقات الدراسة إلى زملائي في العمل

إلى كل الأساتذة الكرام

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر و تقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ.ب.ج.د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي	3
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي، تعريفه، أنواعه	3
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته، أهدافه، أشكاله	6
المطلب الثالث: إيجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ،محدداته، مخاطره	12
المطلب الأول: الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، معيقات و أفاق	16
المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر	16
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية للاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر	17
خاتمة الفصل	19
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة	
مقدمة الفصل	21
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	22
المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	22
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة و أهميتها	27

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة (مميزاتها)	**30**
المبحث الثاني: أساسيات التنمية المستدامة	**32**
المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة	**32**
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة	**34**
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة	**36**
المبحث الثالث: تمويل التنمية المستدامة و تحدياتها	**39**
المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية المستدامة	**39**
المطلب الثاني: تحديات و معيقات التنمية المستدامة	**41**
خلاصة الفصل	**43**
الفصل الثالث : العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة	
مقدمة الفصل	**45**
المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**46**
المطلب الأول : المؤهلات الطبيعية و المناخ الاقتصادي في الجزائر	**46**
المطلب الثاني: التحديات التي واجهتها الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة	**48**
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و تفعيله للتنمية المستدامة	**53**
المطلب الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة	**53**
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة	**54**
المطلب الثالث: حصيلة الاستثمارات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	**55**
خلاصة الفصل	**58**
الخاتمة العامة	**60**
الكتب و المراجع	**64**

قائمة

الأشكال و الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01-2	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	**23**
02-3	الموارد المائية المستعملة في الجزائر	**43**
03-3	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2016/2001	**45**
04-3	تطورات معدلات البطالة للفترة 2001-2018	**46**
05-3	تطورات معدلات الفقر في الجزائر 2001-2018	**47**
06-3	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المشاريع الاستثمارية 2015-2018	**50**
07-3	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح به في القطاع الاقتصادي لسنة 2015.	**51**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01-2	الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة	33
02-2	أبعاد التنمية المستدامة	35

مقدمة

لعل موضوع الاستثمار يعد من الموضوعات الأشد إغراءا و جذبا خاصة في الظروف الراهنة بالنسبة للمعنيين بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و التعامل التجاري بين الهيئات الحكومية و مؤسسات القطاع الخاص، فضلا عن العاملين في مجال البحث الاقتصادي.

حيث أصبحت هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في السياسة الاستثمارية و مدى ملائمتها للتطورات العالمية المعاصرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي حاليا.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن حركة رؤوس المال، التكنولوجيا ، و المهارات الفنية و التسويقية و التنظيمية إذن فهو عبارة عن حركة لمنظومة متكاملة من العناصر التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة في أي اقتصاد، و عليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا كبيرا في دعم الاستثمار المحلي في الدول المضيفة له، كون هذه الدول تعاني من نقص حاد في حجم الادخار المحلي بسبب التوجه نحو الاستهلاك لا نحو الادخار ، و كل ذلك راجع الى ضعف الدخول في الدول المضيفة خاصة النامية منها.

فقد ازدادت أهمية الاستثمار خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبحت ترى فيه أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، وتشييد الكثير من الشواهد الواقعية بمساهمته الفعالة و دوره الأساسي في المدى المتوسط و الطويل على تحقيق التنمية المستهدفة و المستدامة من خلال رفع معدلات نمو الإنتاج، خلق مناصب العمل، نقل التكنولوجيا الحديثة....إلخ كما يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي للتنمية بكافة أبعادها.

لذا ظهر اهتمام جديد بمفاهيم التنمية و الذي يعكس إلى حد ما قضايا رئيسية ذات أبعاد مهمة في عملية التنمية مثل الأبعاد البيئية و البشرية، وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بمصطلح التنمية المستدامة الذي أصبح شائع الاستخدام على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية المستدامة

و الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي و التنمية المستدامة في حدود إمكانياتها الاقتصادية و مهاراتها الفنية، حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري و المتمثل في منح التسهيلات و المزايا و الضمانات المتعددة لجلب الاستثمارات إليها، لتشارك في عملية التنمية بها، و للحد من الاقتراض من الخارج، وما يحمله المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و في إطار الإصلاحات الاقتصادية و الإجراءات التي قامت بها الدول، من أجل تحفيز رؤوس الأموال دوليا و محليا، لا بد أن تأخذ في الحسبان بيئة الاستثمار العالمية السائدة فيها في ظل تنافس الدول على جذب و تحفيز الاستثمار، و من ثم أصبح منح الحوافز و الإعفاءات الضريبية ضرورة ملحة و من العوامل المؤثرة و الفعالة على جذب و تحفيز الاستثمارات الأجنبية.

و على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟ ما محدداته.
- ✓ ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- ✓ ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة ؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- تعتبر نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية المستدامة نسبة عالية مستغلة في ذلك كل المقومات الممتلكة .
- الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة ظاهرتان يؤثر و يتأثر كل منها بالأخر سواء كان ذلك بالإيجاب و السلب.
- يعود التحسن في مجمل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر لارتفاع أسعار المحروقات و لا يعود للاستثمار الأجنبي المباشر و العكس.

واقع اختيار الموضوع:

- الموضوع ضمن التخصص.
- الاهتمام المتزايد نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و جدبه و اندماجه إلى السوق العالمي.
- دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحريك عجلة التنمية في الجزائر.
- محاولة العثور على بديل اقتصادي عن قطاع المحرقات في ظل انهيار أسعار البترول.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة أهمية خاصة تكمن في:

- أهمية هذا الاستثمار بحد ذاته، يحظى بحيز وافر ضمن الدراسات الاقتصادية، و سد فجوة الادخار و سد فجوة النقد للدول المضيفة.

- موضوع التنمية المستدامة بات هو الأخر من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية بالنظر لتعدد و ترابط الأبعاد التي يشملها موضوع التنمية المستدامة حيث تعتبر الأداة الجاذبة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- كما تأتي أهمية الموضوع الذي تم تناوله لما له أهمية للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة مع الظروف التي واجهتها الجزائر من خلال الاستثمار في كافة القطاعات و الدخول السوق العالمي بتفعيل العلاقات باعتباره فرصة للنمو و التقدم باستقطاب الأجانب و المحليين من أجل تنمية مستدامة .

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الدراسة.
- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال سياسة التحفيز على الاستثمارات ووضع استراتيجيات لمناخ استثماري ملائم ، ينافس باقي الدول في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة.

المنهج المتبع: تناولنا ضمن الدراسة منهجين

المنهج الوصفي: باعتباره ملائما لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة.

المنهج التحليلي: بعض من الإحصائيات و المؤشرات

الأدوات المستعملة

- الاعتماد على بعض المراجع: مذكرات ملتقيات، كتب ، جرائد ، الانترنت

صعوبات الدراسة:

خلال دراستنا للموضوع واجهنا صعوبة في الحصول على المعلومات و المراجع ، صعوبة الحصول على الإحصائيات الجديدة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2013-2018.

محتوى الدراسة :

قمنا في هذه المذكرة بتقسيمها إلى ثلاث فصول ، فكان الأول و الثاني عن الجانب النظري و المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة ، أما الثالث فهو الجانب التطبيقي و بعض من الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار و التنمية في الجزائر.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يشغل موضوع الاستثمار الأجنبي حيزا هاما في الدراسات الاقتصادية بالنظر للدور الكبير الذي يلعب في السياسات التنموية لأي بلد ، حيث يعتبر مكونا أساسيا من مكونات الطلب الكلي، ويسهم في زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إقامة المشاريع و تنشيط مختلف القطاعات و توفير السلع و الخدمات على أنواعها ، سواء بغرض الاستهلاك أو بغرض التصدير حيث أصبح التنافس بين الدول النامية لجدب الاستثمار حقيقة يفرضها الواقع و لاستقدام المستثمر الأجنبي فلا بد من تهيئة لها مناخ استثماري ، و القيام بنهضة استثمارية وبناء سلوكا استثماريا فعالا لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب و اختيار أفضل مستثمر بأحسن شروط ممكنة، وكذلك تطبيق استراتيجيا جديدة للاستثمار الأجنبي بتحقيق قدرا من التدفقات ،سواء كانت مالية أو تكنولوجية أو تدفقات من الموارد البشرية النادرة.....إلخ.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذا أهمية بالغة ،وموضوع طويل ومتشعب ، وحتى نتناول دراسة هذا الموضوع يجب التطرق إلى بعض النقاط و المفاهيم الأساسية التي لها صلة بموضوع البحث ، حيث اخترنا أن نخصص في الفصل الأول حول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: دوافع انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، مخاطره.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، معيقات وأفاق

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر التي شغلت حيزا كبيرا في الدراسات و الأبحاث التي يتطرق الاقتصاديون، وذلك بالنظر إلى الزاوية التي ينظر إليها منها.، وأشكالها مختلفة بالنظر للهدف الذي يسعى أطراف التعاقد إلى تحقيقه، ومحدداته عديدة و متنوعة تتوقف على البيئة الاستثمارية للقطر المضيف، وأثاره تنعكس على جميع الأطراف الداخلة في العلاقة التعاقدية تارة بالإيجاب و تارة بالسلب.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي، تعريفه أنواعه

يعتبر الاستثمار واحدا من أكثر النشاط الاقتصادي حضورا ،ليس فقط من قبل الدارسين و المهتمين ،بل من قبل متخذي القرار السياسي و الاقتصادي في كل وقت من الأوقات ،لأنه يسهم بدور مهم، وهو ركن بارز من أركان الحياة الاقتصادية ،ويعتبر سبيلا بالغ الأهمية في تحقيق أدنى درجات التطور و التنمية الاقتصادية.

وقد امتازت مفاهيم الاقتصاد بالاختلاف و التباين فيما بينها تبعا للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة و المتعلقة به[1].

أولا- تعريف الاستثمار: لقد تعددت محاولات تعريف الاستثمار من قبل رجال الاقتصاد ، واختلفت مفاهيمه من نظام لأخر ،فلكل نظام مفاهيمه و خصائصه ورؤيته الخاصة في التنمية الاقتصادية الشاملة، ذلك أن الاستثمار يحقق الرفاهية الاقتصادية ويدفع بعجلة النمو إلى المزيد من التطور وفقا لضوابط معينة.

1- تعريف الاستثمار لغة: الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر، و الثمر حمل الشجر و أنواع المال.

2- تعريف الاستثمار اصطلاحا: الاستثمار هو ذلك النشاط الإنساني الهادف الذي يعمل على مضاعفة الخيرات المادية و المعنوية عن طريق توظيف الأموال في المشاريع الإنتاجية التي تراعي أولويات المجتمع في إطار قيم وأخلاقيات الأمة [2].

التعريف الاقتصادي للاستثمار: عرف الاقتصاديون الاستثمار بعدة تعريفات، منها:

1- الاستثمار هو التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة وفترة معينة من الزمن ، فقد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.[3]

---

[1] - محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع ،الأردن،2005،ص15.

[2] - http://googlegroupe.co;/group/.../DE87-1.Doc 2-2-2017.

[3] - زيان رمضان ،**مبادئ الاستثمار الحقيقي و المالي**، دار النشر و التوزيع،1998،ص13.

أ- الاستثمار هو توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات او مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال تنميته ،سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية.[1]

ب- الاستثمار هو الحصول على حقوق ترتبط بأصول مادية أو معنوية (غير مادية) بغية الحصول على دخل عاجل أو اجل كما يتراءى للمستثمر أو يتلاءم مع حاجته أو رغبة.

ت- ويعرف الاقتصادي الانجليزي جونمانير دكينز الاستثمار بأنه قيمة الإنتاج الجاري في السلع الرأسمالية و قيمة ما يضاف إلى المخزون السلعي من السلع النهائية ،أو هو ، أو هو الأماكن و المباني و المخزون السلعي.[2]

1- التعريف المحاسبي للاستثمار: يعرف على أنه مجموعة من الوسائل و القيم الثابتة المادية و المعنوية منها المنقولة و غير المنقولة التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها لنفسها ليس بهدف بيعها أو تحويلها وإنما لاستعمالها كوسيلة استغلال بهدف زيادة الطاقة الاستثمارية للمشروع.

2- التعريف المالي: من الناحية المالية ينظر للاستثمار على أنه تبديل قيمة مالية حالية مقابل أمل تحقيق إيرادات مستقبلية.

على ضوء التعريفات السابقة المقدمة، يمكن تعريف الاستثمار على أنه التخلي على أموال يملكها المستثمر في الوقت الحاضر مقابل الانتظار لفترة زمنية مستقبلية بهدف الحصول على تدفقات مالية لاحقة يعوض عن القيمة الحالية لهذه الأموال وكذلك على النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم ،إضافة الى الحصول على عائد منجز مقابل تحمل الخطر الناجم عن تغيير الظروف واحتمالات عدم تحقيق التدفقات الداخلة المتوقع الحصول عليها في المستقبل.

ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي

1- الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول إذ تنال اهتمام العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين حيث تباينت أرائهم حول مفهوم واحد و شامل.

- يعتبر استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر بشخص طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخص معنويا.

[1]- سيد الهواري، **الموسوعة العلمية و العملية للبنوك الاسلامية**–الاستثمار،الجزء6، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، مصر1982 ،ص16.

[2]- تامر علوان المصلح ،**تقييم قرارات الاستثمار**، دار النشر و التوزيع ، الأردن،2005،ص15.

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال و المساهم في استثناء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر.[1]

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب كل من:

منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية للاستثمار المباشر (OCDE):

1- التعريف الأول : تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة.[2]

2- التعريف الثاني: هو استثمار من أجل تحقيق أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن ان يكون انطلاقا من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدولة الأصلية للاستثمار و الدولة المضيفة له.

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة، دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى، ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة فإن الوحدات المشاركة و غير المقيمة و التي تخص استثمارات في مسماة استثمارات أجنبية مباشرة.[3]

يعرفه البعض الأخر: "على أنه عبارة عن كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من بلدان".[4]

2 –الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي):

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على انه " استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية، أي هو تملك الأفراد و الهيئات و الشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر.[5]

يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل قروض مقدمة من الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية أو يكون على شكل اكتتاب في الأسهم و السندات الصادرة من الدولة المضيفة لرأسمال أو هيئاتها

---

[1]- شهرزاد زعنيب، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق مجلة العلوم الاقتصادية**"، جامعة محمد خيضر، العدد08 بسكرة الجزائر،2008،ص07.

[2]- http// : www.ocde.org.navigateur de 05/02/2016.

[3]- سليم مجاهد،" **المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**"، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية 22،ص40.

[4]- فارس فضيل، **أهمية الاستثمارية الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر-مصر-السعودية)**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2008،2007،ص28.

[5]- عبد السلام ابو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندري2001،ص13.

العامة أو الشركات التي تنشأ فيها، على أن لا يكون للمستثمر الأجنبي من الأسهم من يخول له حق إدارة الشركة و السيطرة عليها.

إذ يقصد به ذلك الاستثمار الذي يقوم بإنجازه أشخاص غير مقيمين بالجزائر سواء كانوا أشخاص طبيعي ناو معنويين، أو برؤوس أموال محولة من الخارج الى الجزائر بعملة صعبة يقوم بتسعيرها بنك الجزائر ، بشرط أن يكون هؤلاء الأشخاص من دولة تعترف بها الجزائر.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر أهميته، أهدافه و أشكاله

إن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني، يرفع المستوى المعيشي وذلك لما له من أهمية اقتصادية و اجتماعية و استراتيجية.

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

على ضوء المفاهيم السابقة للاستثمار الأجنبي لنا أهميته من خلال:

1- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا النصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
2- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الصورة المعبرة للنمو و التقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقيق المعيشة و الرفاهية الاجتماعية و من خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدول لتعديل الوضع الاقتصادي و تغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.
3- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأسمال الجديد و الذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و هذا من خلال تنمية فروع الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.
4- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الأصول (رأسمال، تكنولوجيا و المهارات الإدارية). و من خلال جدب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية و هو ما يدفع بدوره إلى الزيادة المدخرات و بالتالي الاستثمارات.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إبراز الأهداف المتوخاة من الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

1-أهداف المستثمر الأجنبي :لا يفرق مستثمر الأجنبي بين دولة متقدمة ودولة نامية أثناء اتخاذ لقرار الاستثمار مادام أن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها سوف يتم الوؤول إليها، وأبرز هذه الأهداف:

الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها من أجل استخدامها في صناعتها.

إيجاد أسواق جديدة لتسويق فائض كبير من السلع و التي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

الاستفادة من القوانين و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المستثمر فيها[1]

العمل كمسوق لمنتجات لدولة المضيفة في السوق الدولي مما يزيد من أرباح المستثمر الأجنبي.

استغلال الميزة التنافسية للدولة المضيفة، والتي تتمثل في انخفاض تكلفة الأيدي العاملة أو كلفة الموارد الطبيعية أو توفر التكنولوجيا و العمالة المدربة ،بما يقلل تكاليف الإنتاج مقارنة بالدول الأخرى [2].

تملك أصول استراتيجية كملكية حق التعدين أو شركات الكهرباء و الماء و الاتصالات في الدول بقد زيادة نفوذها للحصول على امتيازات خاصة ،نظرا لتملكه مشاريع البنية التحتية للدولة و التي تقدم منتجات لا يمكن الاستغناء عنها [3] .

سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار ونوع الخدمة و ذلك بسبب تملكها لتكنولوجيا متطورة .

تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ كلما توزعت و انتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر.

أهداف البلد المضيف :

تتمثل الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة إلى بلوغها في:

تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

الاستغلال و الاستفادة من الموارد المالية و البشرية و المتوفرة لدى هذه الدول.

المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدول المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها[4] .

خلق أسواق جديدة للتصدير و بالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

---

[1]- علي حبيش ،نسيمة بن يحي، "**أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية**، لملتقى العلمي الدولي الخامس، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير ،جامعة أحمد بوقرة، بومرداس ، الجزائر25-26 ماي2016،ص6.

[2] -أحمد محلوف ،**أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في استمرار منظمات الاعمال-دراسة تطبيقية** ،الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات اجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر 25-26 ماي ،ص6

[3]- أحمد مخلوف ،مرجع سابق،ص6.

[4]- سكينة شيخ، مراد بودية، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة نعمة أم نقمة؟** ، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الاجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرة للتصدير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،25-26 ماي 2016،ص3.

نقل التقنيات التكنولوجيا في مجال الإنتاج و التسويق و ممارسة الأنشطة و الوظائف الإدارية الأخرى.

تنمية وتطوير المناطق الفقيرة و التي تعاني من الكساد الاقتصادي.

أشكال الاستثمار الأجنبي:

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد و التنوع ،ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار او بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية التي ينتسب اليها الاستثمار.

الفرع الاول : أشكال الاستثمار الاجنبي من حيث الملكية

أولا- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي:

ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

1- شراء مشروعا و شركة محلية قائمة ، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل على مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب ، وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

ثانيا: الاستثمار المشترك:

ويدعى ايضا الاستثمار الثنائي ، وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له و الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف وعدة أطراف محلية من جهة ثانية، ويمكن تمييز الكليين التاليين:

إقامة مشروع او فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي او بدون تساوي بين مستثمر او عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين[1].

شراء مستثمر او عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأسمال مشروع استثماري او شركة محلية قائمة ،و هنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الاجنبي لا تقل عن 10 من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الاجنبي مباشرا ، وهذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا ، ومنها تعريف صندوق النقد الدول.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي

نقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي ، القطاع الاقتصادي الفلاحي الو الصناعي او الخدمي الذي ينتمي إليه و يمكن ذكره على الشكل الآتي[1] :

[1]- خلالقة أسماهان، **واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسية العلي للإدارة،2007،ص37.

أولا- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي

وهو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات، إنتاج المحاصيل الزراعية الذي يملكه المستثمر الاجنبي او يشارك في ملكيته.

ثانيا-الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي

يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب ،مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية او الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي

او الخارجي كمصانع السيارات و الآلات، و الملابس ، و المواد الغذائية.....إلخ.

ثالثا- الاستثمار الأجنبي المباشر غير الصناعي

و هو شبه الصناعي غير أن المنتجات في هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع عادية و إنما في شكل خدمات مثل :الإيصالات، النقل، البنوك، التأمين، مكاتب الدراسات و الفنادق....الخ.

المطلب الثالث : ايجابيات و سلبيات لاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل هو حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها، أما بالنسبة للدول المضيفة له، فإنها أصبحت تدرك بأن له مزايا كثيرة، قد تجنبها هذه الأخيرة تنصب كلها في كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي ،أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك بأنه عامل ديناميكي لانتشارها و توسعها ، لكن في المقابل لا يعني ذلك بان الاستثمار الاجنبي لا يخلو من العيوب لكل من الدول المضيفة له و المصدرة له.

الفرع الأول : ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي مجموعة من الايجابيات بالنسبة للدول المضيفة و الدول المصدرة و تتمثل في:

أولا : إيجابيات بالنسبة للدول المضيفة له

تتمثل ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية[2] :

- تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي هذا الى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسب فيه ضعف الاستثمار المحلي.

[1]- فراح ياسين،" الاستثمار الاجنبي المباشر حدوده في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، التسيير، تخصص مالية، الجامعي بجي فارس المدية،2006. 2007،ص41.

[2]--حميد الجميل ، دراسات في العلاقات الدولية ،أكاديمية الدراسات العليا،ط1-طرابلس –ليبيا-ص385.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة نقل التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم، و من جهة أخرى اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج.
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.
- خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي الى التقليص من حدة البطالة، كما تعمل على تنمية واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية.
- يؤدي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة ، كما يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم الإنتاجية أي سيرهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.
- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا الى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس في الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية و القطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية و الحكومية منها الخاصة[1] ،اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليف لبعض الاستثمارات المحلية لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج.
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرقات المؤدية إلى مشروعه، وتوصيل شبكات المياه الصرف الصحي، الكهرباء....إلخ.

ثانيا: ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

تتمثل ايجابيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول القائمة به في النقاط التالية:

- يضمن دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط و الطويل وذلك صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة و التي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- يساهم أيضا في تحسين ميزان المدفوعات للدول.
- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية و من ثم ضمان التموين و تغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصاداتها.
- الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة التي تملك الموارد المالية ،أو القروض ، وهذا ما يسمح بتذليل العراقيل و مختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد

الاستثمار.استغلال اليد العاملة الرخيصة بدلا من اليد العاملة ذات تكلفة (الأجور و الرواتب) في الدول القائمة به.

- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له، اين سيتم احتكارها و السيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير و المتوسط الشيء الذي تجسده الشركات المتعددة الجنسيات.

الفرع الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

في مقابل الايجابيات هناك عدة سلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة و المضيفة للاستثمار.

أولا: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

تتمثل سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي[1]:

- تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي الى عرقلة الصناعات المحلية.
- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تتلاءم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات و المواصفات.
- ترتكز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التفجير و تداول السلع و الخدمات دون اي تطور يذكر في المجالات الأخرى ، ويعود السبب الى البحث عن الربح الكبير مما يؤدي الى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في لإقامة المشاريع التنموية الحقيقية.
- التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية و الخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية مما يؤدي الى الإنقاص من الاستغلال الاقتصادي و السياسي ،خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر و خطر توسعها لتصل الى المجالات الأخرى غير الاقتصادية و من بينها المجالات الاجتماعية و الثقافية وربما حتى السياسة أحيانا.

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، مخاطره

إن الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل في حد ذاته عملية تحتاج الى القيام به من جهة، ومن جهة اخرى اجتنابه ولا شك ان العملية تحركها دوافع مختلفة سواء كانت تخص الطرف المضيف أو المصدر[1].

1-صقر عمر ، **العولمة و قضايا اقتصاديات معاصرة**، الدار الجامعية ،ط2، مصر 2003،ص23.

[1]- حمدي مية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، مصر، 2003.

المطلب الأول: الدوافع القائمة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن اعتبار هذه الدوافع بمثابة أهداف تامة من وراء القيام بالاستثمار الأرضي المباشر او اجتنابه بمعنى اخر هي الأهداف التي يطمح إليها المستثمر و يرغب في تحقيقها، في هذا السياق نبلور ما يلي :

- الدوافع الكامنة وراء القيام (الاستثمار الاجنبي المباشر
- الدوافع الكامنة وراء اجتذاب (الاستثمار الاجنبي المباشر).

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي

ونذكر منها :

- الاختراق الجاد و الكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل الشركات، تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.
- يكمن من تجنب مختلف العوائق المحتملة التي تعترض حركات الاستثمار و التجارة مثل الضرائب و الرسوم.

منها ما شكل مصدرا حقيقة المواد الأولية من مناجم الحديد و الصلب، ومنابع البترول وهذا ما جعل بالضرورة المستثمر الأرضي يدرك انها مواقع هامة للاستثمار و هذا ما ينطبق على الشركات البترولية الكبرى الموجودة مثلا في الجزائر.

الفرع الثاني : دوافع اجتذاب الاستثمار المباشر من طرف الدول المضيفة

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- جعل القسم الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هاته الأخيرة.
- دافع الحصول على التكنولوجيا بغية الاستفادة منها.
- إجداب الاستثمار بهدف تنمية التجارة الخارجية.
- يعتبر الاستثمار بمثابة وسيلة تمويلية للدول المضيفة له، اي هو أداة تمويلية خارجية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي من الوسائل للتغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم و تؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية او القطاعية إلى جانب قرارات تجسيده، و أيضا قرارات اختيار مواقعه وهذا ما يعني بضرورة واضحة أن هذه العوامل في حد ذاتها تكون مرتبطة بأطراف المختلفة إما بالشركات الأجنبية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر وحتى دولها

الأصلية هذا من جهة ، كما تكون متعلقة بالظروف التي تميز الدول المصدقة بما فيها الدول النامية.[1]

الفرع الأول: العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقعها الاستثمارية

لا شك أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الاستثمار خارج البلد الأصل وهي بمثابة محددات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر و تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أولا: الشروط المتعلقة بمستوى العمالة

و تتمثل هذه الشروط فيما يلي[2]:

- وجود عدد كبير من اليد العاملة وخاصة الماهرة منها.
- ضرورة تمتع هذه الأخير بمستوى ثقافي الى جانب الكفاءة الضرورية .
- تمتعها بمستوى معيشي وتعليمي مقبول.
- انخفاض تكاليفها، على سبيل المثال في الأجور و الرواتب تكون منخفضة مقارنة بنظيرتها السائدة في البلد الأصلي. ولا شك من توافر الشروط هو محدد أساسي من محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة التي تتمتع بذلك.

ثانيا: الشروط المتعلقة بالمتطلبات

فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق ، وسائل النقل المختلفة إلى جانب الخدمات المتعلقة بالاتصالات ، الكهرباء ، الطاقة ، المياه، بتكاليف منخفضة مما سيؤثر على سلوك الشركات الأجنبية بالإيجاب ، ويسمح لها باختيار موقع استثماراتها في البلد المناسب.

ثالثا: المميزات التي تميز صناعات معينة

تتمثل الخصائص المميزة لكل صناعة سببا رئيسيا وراء تحديد (الشركات المتعددة الجنسيات) خصوصا و الشركات الاجنبية عموما لمواقع استثماراتها[3].

رابعا: درجة المخاطرة المحلية

إن هذه الأخير يتعلق بدرجة المخاطر المحلية ،مما لاشك فيه إن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار في الدول التي تستخدم أساليب السيطرة و الاستيلاء او الدول التي ينعدم فيها الأمن و يكثر فيها العصيان المدني و غياب الحريات الفردية و الجماعية .

---

[1] -عبد القادر خديجي **دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية**، ط2،2007،ص85.

[2] - محمد سعيد أنور سلطان، "**إدارة الشيوخ**" ،دار الجامعة الجديدة،ط2، الاسكندرية،مصر،2005،ص70.

[3] - عبد القادر حديجي، مرجع سبق ذكره،ص86.

و عليه اتخاذ قرار الاستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة التي ستكون نتائجها وخيمة.

الفرع الثاني: العوامل التي تخص الدول المضيفة

إن العوامل التي ذكرنا سالفا و التي تحدد اختيار مواقع الاستثمار من طرف الشركات الأجنبية ،هي تمثل في حد ذاتها السياسات ومختلف الإجراءات التي يفترض أن تتحدها الدول المضيفة لأجل إجداب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الكثير من الدراسات في هذا الشأن أثبت خلال عقدي 60 و 70 بالخصوص أن نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت واردة بحجم كبير للدول المتقدمة وهدا ما يفسر أن تلك الدول تملك المناخ الاستثماري الملائمة على عكس الدول النامية باستثناء بعضها فقط مثل جنوب شرق أسيا.[1]

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة الاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الاجنبية لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنبها من هذا النوع و المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولكن بالمقابل لا يعني دلك أنه يخلو من المخاطر التي يمكن حدوثها للاستثمار، وعليه يمكن تصنيف هذه المخاطر الى صنفين: مخاطر تجارية و مخاطر غير تجارية.

أولا: المخاطر التجارية

يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية فيما يلي:

أ- **خطر العائد على الاستثمار :** يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأولو الأساسي لانتقال المستثمر الى الاستثمار خارج بلده، وينبغي أن تكون هذه الأرباح، اكبر مما يحقق في البلد الأصل ، حتى يغطي المخاطر الأخرى، غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف أو تغييرها بسرعة يجعل توقعات تحقيق العائد مضطربة .

ب- **خطر المنافسة:** قد يكون دافع المستثمر للاستثمار خارج وطنه الهروب من المنافسة المحلية، غير أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضرا ومستقبلا.

فالشركات الدولية تفضل الدخول الى السوق الذي يمكن أن تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد، وتتجنب الأسواق التي تفقد فيها دلك، وعلى الشركة أن تضع في حسبانها حاضر ومستقبل مركزها التنافسي.

[1]- محمد باسم السعيدي، ردينة عثمان يوسف "إدارة الأعمال الدولية"،ط1 ،الأردن ،2003،ص248.

ت- **قيود الاستثمار**: قد يتعدى أثر الرقابة على النقد الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار الى الحد من قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية وقطع الغيار غير المتوفرة في السوق المحلي، أو قد يضع البلد حدود كمية للواردات من بعض المواد أو يمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلي بغض النظر عن أسعارها وجودتها، وكلها حالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي الى تخفيض الإنتاج، مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة بفعل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة[1].

ثانيا: المخاطر الغير تجارية

ترتبط بالأوضاع و الإجراءات الجديدة التالية لإنشاء المشروع الاستثماري و التي تحد من نشاطه أو تمنعه مؤقتا أو بصفة نهائية أو النزع التعسفي لملكيته (التأميم) و هو أشد هذه المخاطر.

تختلف هذه المخاطر من بلد الى أخر، و هي ثلاث أنواع :

- مخاطر توثر على الأرواح و الممتلكات .
- مخاطر تؤثر على التشغيل
- و أخرى تؤثر غلى العمليات المالية كتحويل الأرصدة.

وعادة ما يتعرض الاستثمار الأجنبي إلى هذه المخاطر نتيجة تغيير النظام الحاكم و ما قد يتبعه من تغيير في الاتجاهات السياسية و الاقتصادية للنظام الجديد.

كما يمكن أن تشمل هده المخاطر ، الأعمال و الأنشطة الإرهابية التي تستهدف المستثمر بعينه، و كذا خطر تحويل العملية ، الإخلاء بالعقد،ا لحرب و الاضطرابات المدنية.

المبحث الثالث : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، معيقات و أفاق

المطلب الأول : معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر

بالرغم من النتائج الايجابية المحققة في الأعوام الأخيرة، على أن العمل لابد أن يتواصل لتحقيق اتفاقيات تناسب إمكانيات الجزائر أو سوق تحاول عرض أهم المشاكل اتي تعترض الاستثمار الأجنبي ليس من باب النقد، وإنما وضع اليد على النقائص.

أولا: القطاع المالي و السكني

إن إصلاح النظام المالي و تحديث وسائل التسيير و التدخل في السوق المالية أصبح ضروري ليواكب الإصلاحات الاقتصادية، وذلك لتحقيق النتائج المرجوة للاستثمار الاجنبي. وبعد إجراء تحقيق عن المناخ الاستثماري في الجزائر تبين أن هناك نوع من التعقيد في تحويل العوائد و الأرباح

[1] -بعداش عبد الكريم،" **الاستثمار الاجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**" ،رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : النقود و المالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر2007-2008 ، ص123 .

من طرف المؤسسات الأجنبية، بالإضافة الى انعدام الوسائل الكفيلة بتغطية التغيرات في معدلات الصرف و الفائدة يؤدي الى عدم وجود الثقة الكاملة في النظام المالي من طرف المستثمر الأجنبي[1].

ثانيا: العراقيل المرتبطة بالوضعية الأجنبية

بعد الأحداث في الدول المتطورة و النامية التي يعرفها العالم، فإن وجود عدم استقرار الأمني الذي كان حكرا على الجزائر في بداية التسعينات، أصبح مؤشرا عالمي وذلك باعتباره مشكل يعيق الاستثمار الأجنبي، كما يعتبر الاستقرار الأمني لجلب المستثمرين الأجانب و الذي بدوره يؤثر على الاستقرار كافة مؤسسات الدولة و حماية مصالح المستثمرين الأجانب.

ثالثا: السوق السوداء أو سوق الموازية

إن السوق السوداء من أهم مخاوف المستثمرين حيث يلعب هذا السوق دور مهم في الاقتصاد الوطني، فالأسعار المعروضة في هذا الأسواق تكون أقل و بالتالي إمكانية تحطيم الأسعار منتجات المستثمرين الأجانب.

رابعا: مشكل العقار

تتمثل في عدم توزيع للاختصاصات، أدى إلى تدخل في صلاحية و مصادر القرار و بالنتيجة تعدد الإجراءات القانونية،، وغياب المصداقية لقرار المسح، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عقار لإنجاز المشروع في غياب تهيئة الأراضي و سوء التسيير في هذا المجال. ومن أهم المشاكل فيما يخص هذا المجال في بعض المناطق ما يلي[2] :

1- **بالنسبة للمناطق الصناعية:**

تعتبر المناطق الصناعية وسيلة فعالة لانتشار مساحات لإنجاز مشاريع كبرى و التي تعرف بعض المشاكل أهمها:

- فراغ قانوني يخص الامتيازات الخاصة بالمناطق الصناعية.
- عدم الوضوح في وضع العقار و عدم مشروعية بعض القرارات التي تخص منح عقارات مما يؤدي بالمتعاملين الى رفض وقع بصمتهم.
- جهود الامكانيات العقارية و المنشآت القاعدية [3] .

2- **مناطق النشاط:** هي مساحات منشاة عن طرق الولاية او البلدية، و لكن هذا الانشاء يمكن ان ينتج عنه غياب وسائل التخطيط العمراني. نتيجة ذلك نتج مساحات غير مهيأة ،عدم وجود طرق لتسهيل الاتصال، و تحويل المساحات الى فائدة السكن و التجارة [1]

---

[1]- دلال فاطمة " **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات**"، أطروحة دكتوراه، البليدة2008/2007، ص87.

[2]- دلال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص73-74.

[3]- عبد القادر خديجي، **دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية**،ط2007،2،ص82.

ويعود مشكل العقار الى عراقيل مثل عدم الحصول على رخص البناء دون ملكية.

المطلب الثاني :الإصلاحات الاقتصادية للاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن تلخيص مختلف سياسات الاصلاحات الاقتصادية التي طبقت في الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري من أجل اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

1- الإصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي [2]:

للقيام بهذه الاصلاحات قامت الجزائر بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من أجل معالجة مختلف الاختلاف التي تعاني منها و التي تمكنها من الحد من العجز في موازين المدفوعات و الموازين العامة، وهذا عن طريق تخفيض النفقات العامة وزيادة الايرادات العامة، و تخفيض في معدلات التضخم و البطالة، و الى جانب ذلك تحديد سعر الرف و تحديد الأسعار... الخ.

لهذا دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية حيث ابرمت معها اتفاقيتين:

أ- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول:

ب- أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي عن طريق المفاوضات السرية في 30 ماي 1989 و التي تحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير حيث حددت هذه الاتفاقية بسنة واحدة حيث تلتزم الجزائر بالشروط التالية:

- الصرامة في اتباع السياسة النقدية.
- التخلص من عجز الميزانية العامة.

لتفعيل هذه الاتفاقية و الالتزام بشروطها تم إصدار قانون رقم 389 في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار و هذا من أجل ارساء أسس نظام السوق عن طريق تحرير الأسعار حيث أصبح يتحدد على أساس التكلفة و قوى العرض و الطلب و المنافسة الاقتصادية.

ت- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني:

لقد جاء هذا الاتفاق بمواصلة الاصلاحات، مما جعل المفاوضات تستمر بين الحكومة الجزائرية و صندوق النقد الدولي، حيث توصلا الى اتفاق ثاني في 3 جوان 1991 لمدة 10 أشهر و تتمحور أهدافه فيما يلي:

تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و هذا من خلال فتح المجال امام المؤسسات العمومية و الخاصة.

---

[1]- دلال فاطمة مرجع سبق ذكره،ص75.

[2]-المعدي رحال ،وهيبة حلوفي، " **مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل التغيرات الراهنة**"، تشخيص و استشراف.

- ترشيد عملية الاستهلاك و الادخار.

2- سياسات الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية[1] :

لقد جاءت هذه السياسات بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين حيث اتجهت الجزائر الى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية في اطار برنامج التثبيت الاقتصادي و التصحيح الهيكلي.

أ- **بالنسبة للسياسة النقدية:**

قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية يمول عن طريق الإصدار النقدي مما أدى الى رفع معدل التضخم وعدم توازن الحساب الخارجي، منه لا يمكن القول أنه توجد سياسة نقدية واضحة ، وللتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي من جهة و ضعف الوساطة المالية.

ب- **بالنسبة لسياسة سعر الصرف:**

أعطى التجديد الإداري مقابل الدولار قيمة أعلى و غير حقيقية للدينار الجزائري الذي أدى به إلى إحداث عجز في الحساب الجاري الخارجي للدولة و ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية ومن تدابير سياسة لسعر الصرف:

- إيجاد نظام سعر الصرف مرن.
- توفير سوق العملة ما بين البنوك.

خلاصة الفصل

قمنا في هذا الفصل بعرض الجوانب النظرية و المفاهيم الاساسية للاستثمار بشكل عام و الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص و مختلف أشكاله و ما يرتبط به من مسائل و مفاهيم، وقد استخلصنا أنه للاستثمارات الأجنبية دورا أساسيا و رئيسيا لرفع معدلات النمو و التقدم الوطني و مسايرة دول العالم عن طريق التقليص من حدة الفقر و البطالة بخلق فرص عمل جديدة ، وتحقيق المعيشة و الرفاهية الاجتماعية، كما يعمل على تشجيع على تحقيق التطور و نقل التكنولوجيا الحديثة، والدفع للقيام بالتغيرات الهيكلية و الضرورية للاستغلال الامثل للموارد الطبيعية و تطوير المنشآت و توسيعها .

فقد يسعى المستثمر الى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار و ذلك من أجل الحفاظ على مكانة و تحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين.

[1]- الملتقى الدولي حول "**دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي**"، كلية العلم الاقتصادية و علو التسيير جامعة ام البواقي، يوم 9و10 أفريل 2013.

وعليه إن الاستثمار الاجنبي المباشر هو حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل و هو من أهم مصادر التمويل على الصعيد الدولي، لذلك تسعى جميع دول العالم إلى استقطابه الى أراضيها. بتوفير المناخ الاستثمار الملائم و الأنسب للاستفادة من أقصى حد من مزاياه.

الفصل الثاني
الاطار النظري للتنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة و خصائصها

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة " على الساحة الدولية و المحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات، الحداثة ،المعلوماتية، التنمية البشرية .....وغيرها من التغيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة الخطاب مع العالم ، وسنعرض في هذا المبحث مجمل جوانب التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

عرف مفهوم التنمية عدة تطورات ، فخلال عقدي الأربعينات و الخمسينات ، كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد و كان هذا مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي حيث كان ينظر الاقتصاديين للتنمية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني و متوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم ، الملاحظ أن التنمية خلال الفترة المذكورة لم ترتكز إلا على الجانب الاقتصادي، وبالتالي فإن الفكر التنموي في هذه المرحلة عالج قضية التنمية على انها قضية اقتصادية في المقام الأول، وعرفت على انها " الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع و خدمات في فترة زمنية معينة"[1].

مع نهاية الستينات و حتى منتصف السبعينات ، بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط ، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعادا اجتماعية كان أساسها لقلقل الفقر و القضاء على البطالة و اللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو ، فقد تجسدت هذه المرحلة بشكل واضح في **نموذج سيرز الشهير** الذي يعرف التنمية من خلال مشكلات الفقر و البطالة و اللامساواة في التوزيع، كما تجسدت في **نموذج تودارو Todaro** الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي إشباع الحاجات الأساسية و احترام الذات و حرية الاختيار[2] .

وبالتالي خلال هذه المرحلة فقد تطور مفهوم التنمية في كونها زيادة في الناتج الإجمالي الداخلي للدولة الذي ينتج عنه زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج ، إلى إضافة جانب تقليل الفقر و إزالة عدم المساواة ، وعليه يمكن القول بأن هذه المرحلة هي المرحلة التي ظهر فيها مفهوم التنمية الاجتماعية.

لقد برز مفهوم التنمية المستدامة خلال مؤتمر ستوكهولم (السويد) سنة 1972 حول البيئة الانسانية الذي نظمته الأمم المتحدة ،و كان بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة. ولقد ناقش هذا المؤتمر

---

[1]- صالح صالحي ،**المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي- دراسة للمفاهيم و الأهداف و الأولويات و تحليل للأركان و السياسات و المؤسسات**-،ط1 ،دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة،2006،ص88.

[2]- عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبو زنط ، **التنمية المستدامة-فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها** -،ط1،دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،2007،ص20.

للمرة الاولى القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم. و تم الإعلان عن أن الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وصدرت وثيقة دولية هي Nation Conber On The Human Environnement Report Of United و تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، و التوصيات التي تدعو كافة الحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة و إنقاذ البشرية من الكوارث البيئية و العمل على تحسينها.

و بناء على ذلك فقد ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة و مقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم [1].

و في عام 1983، اجتمعت الامم المتحدة مع اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية برئاسة رئيسة الوزراء النرويجية السابقة **غرو هارلم**، وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة تزايد المخاوف من انهيار البيئة البشرية و الموارد الطبيعية و الآثار الناجمة عن هذا الانهيار على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وبعد اربع سنوات نشرت المجموعة تقريرا لمعالجة هذه القضايا بعنوان "مستقبلنا المشترك" (المعروف أيضا باسم تقرير برونتلاند)، قدم التقرير تحليلا دقيقا لحالة البيئة فضلا عن نشر تعريف التنمية المستدامة [2].

ولما انعقد مؤتمر الامم المتحدة عن البيئة و التنمية عام 1992 ،برزت فكرة التنمية المستدامة او المتواصلة كواحد من قواعد العمل الوطني و العلمي، ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي و العشرين) تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية(الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية)، و التنمية الاجتماعية (الصحة، التعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية و في الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

و في عام 2002، انعقد مؤتمر الامم المتحدة حول التنمية المستدامة، ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة، إذا فالتطور من فكرة بيئة الانسان عام 1972 الى فكرة البيئة و التنمية عام 1992 الى فكرة التنمية المتواصلة عام 2002 ينطوي على تقدم ناضج، ذلك أن العلاقة بين الانسان و البيئة لا تقتصر على اثار حالة البيئة على صحة الانسان كما كان يعتقد في عام 1972، إنما للعلاقة وجه اخر هو أن

[1] - كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر، جوان 2010،صص192-193.

[2] - فطيمة مبارك، **التنمية المستدامة–أصلها ونشأتها**، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 13 ،يناير 2016،ص15.

البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الانسان بجهده و بما حصله من المعارف العلمية و الوسائل التقنية إلى ثروات ،فتحويل الموارد هو جوهر التنمية [1].

جدول رقم (2-01) : و يمكن توضيح التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة،

السنة	الحدث
1968	إنشاء نادي روما الذي جمع عددا كبيرا من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا النادي الى ضرورة إجراء ابحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
1972	نادي روما بنشر تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وبنشر توقعات ، ولعل من أهم نتائجه هو أن مسار النمو الاقتصادي في العالم سوف يحدث خللا خلال القرن الحادي و العشرين بسبب التلوث و تعرية التربة ونضوب الموارد و الطاقة....الخ، و في نفس السنة تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم، تم فيه الدعوة إلى ضرورة الربط بين البيئة و المشاكل الاقتصادية و كذا ضرورة تهيئة الجنوب.
1987	تم بلورة تعريف حول التنمية المستدامة (تقرير برونتلاند).
1992	على غرار الكوارث الصناعية التي حدثت في العالم (تشرنوبيل..مثلا) و انتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة فعقدت قمة الأرض في البرازيل في ريو دي جانيرو حضرها اكثر من 100 رئيس دولة و 30 ألف مشارك من كل أنحاء العالم.
2002	اجتماع أكثر من 100 رئيس دولة و عشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانسبرغ و التوقيع على المعاهدة التي تضمنت وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :حدة فروحات ، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشارع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد7،ورقلة، الجزائر،2009-2010،صص 125-126.

أهم مؤتمرات التنمية المستدامة : يمكن أبرزها كما يلي:

أولا-مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية عام 1972: يعتبر مؤتمر البيئة الانسانية الذي انعقد في عام 1972 بداية الاهتمام العالمي بالبيئة، حضر هذا المؤتمر ممثلو 112 دولة من بينها 14 دولة عربية ،إضافة الى عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، حيث نتج عنه إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية و قرارات

[1] - نبيلة فالي، **التنمية-من النمو الى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائرن7-8 أفريل 2008، صص9-10.

خاصة بالتنمية الاقتصادية ، وضرورة الترابط بين البيئة و المشاكل الاقتصادية [1]، ويعتبر هذا الإعلان أساس الحق في البيئة كحق من حقوق الإنسان، و نص المبدأ الأول منه على أن الإنسان حقا أساسيا في الحرية و المساواة و في ظروف معيشية مرضية في ظل بيئة تتيح له العيش في كرامة ورفاهية، وله واجب في حماية البيئة و تحسينها لصالح الاجيال الحاضرة و المستقبلية. تبنى المؤتمر 26 مبدأ و 109 توصية بهدف توجيه العمل الدولي و الوطني في هذا الصدد.

ثانيا- مؤتمر ريو حول التنمية و البيئة عام 1992: قمة ريو او قمة الأرض عقد مؤتمر ريو ديجانيرو في 14جوان 1992 بالبرازيل، هي قمة نظمتها الأمم المتحدة و ذلك بجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة و التنمية، شارك في المؤتمر 172 حكومة منها 108 دول أرسلت رؤساءها أو رؤساء حكوماتها، و حوالي 2400 ممثلا لمنظمات غير الحكومية و 17.000 شخص في المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية الذي عقد موازيا للقمة و أطلق عليه المركز الاستشاري. وقد نوقشت في هذا المؤتمر سبل تفعيل التنمية المستدامة و اعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الواحد و العشرون مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة ،

و أهم النتائج التي توصل إليها هذا المؤتمر [2] :

جدول أعمال القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض، ووضع برنامج عمل شامل للعمل العالمي في جميع مجالات التنمية المستدامة.

إدماج البيئة في عملية التنمية الشاملة للدول، و وضع سلسة من المبادئ التي تحدد حقوق و مسؤوليات الدول.

بيان مبادئ الغابات: وهي مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم.

ثالثا – قمة كيوتو لتغير المناخ عام 1997 اتفاقية كيوتو (اليابان) kyoto Protocol:

تتمثل هذه الاتفاقية خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغيير المناخي و تهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة على رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2)، وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة و المتجددة [1].

[1] - الطاهر خامرة ،**المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،كلية الحقوق و الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2007،ص25

[2]-Alain Jounout, 100Questions pour comprendre et agir : le développement durable,Afnor,2004,p.09.

رابعا- قمة جوهانسبورغ بجنوب افريقيا حول التنمية المستدامة 2002 حضر المؤتمر أكثر من 100 رئيس دولة و عشرات الآلاف من المتخصصين في مجالات البيئة و التنمية ،وقد أعدت خطة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للاستفادة من المنجزات المتحققة من مؤتمر البيئة و التنمية ،وستعجل الخطى و تعزز التعاون الدولي و الأخذ بعين الاعتبار لمبادئ ريو بشأن البيئة و التنمية، وستؤدي كل هذه الجهود غلى تعزيز تكامل عناصر التنمية المستدامة الثلاثة: تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، تنمية بيئية باعتبارها دعائم معززة [2] .

كما أنه ، وفي 14 ديسمبر 2007،انعقد مؤتمر بالي بإندونيسيا ناقش قضية التغير المناخي في السنة الموالية و بالتحديد في 7 ديسمبر 2009 عقدت قمة كوبنهاكن (دانمارك) حول قضية تغير المناخ في حلقة متصلة بالجهود الدولية الرامية لمواجهة الاحتباس الحراري تحت رعاية الأمم المتحدة، كذلك عد في 29 نوفمبر 2010 مؤتمر كانكون في المكسيك بشأن تغير المناخ.

المطلب الثاني :مفهوم التنمية المستدامة و أهميتها

عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات و المعاني ،وذلك راجع لتعدد استخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية و البعض الأخر يراها نموذج تنموي بديل ، او ربما أسلوبا لإصلاح الأخطاء و التعثرات التي لها علاقة بالبيئة و هناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية و مجموعة القوانين و القرارات التي تعمل على توعية و تخطيط لاستغلال الموارد بشكل أفضل.

من الناحية اللغوية و الأصل ، يعود مصطلح الاستدامة Sustainable الى علم الإيكولوجيا Ecology ، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل و تطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة الى تغيرات هيكلية تؤدي الى حدوث تغيير في خصائص و عناصر العلاقات ببعضها، في المفهوم التنموي، استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد و علم الايكولوجي على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي حيث يبدأ: ECO أما في اللغة العربية، وبالرجوع إلى المعنى اللغوي ،الذي هو المدخل الرئيسي و الذي يساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق، فقد جاء الفعل استدام الذي جذوره (دوم) معان متعددة : منها التأني في الشيء و المواظبة عليه، المصطلح الانجليزي ل: Sustainable développent ،هناك من ترجمه بالتنمية المستدامة و البعض الأخر يقول التنمية المستديمة ،و يعبر مصطلح التنمية المستديمة أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة، فالأخر يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية ، بينما يشمل التنمية

[1] - الإسكوا، بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة في نهج للتخفيف من الفقر وإدراج قضايا النوع الاجتماعي في القضايا الرئيسية، الجزء 1، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في دول الإسكوا،نيويورك،2003،ص10.

[2] - منشورات الأمم، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة- جوهانزبورغ- ،نيويورك، 26 اوت/4سبتمبر، 2002، ص09.

المستديمة على مبدأ الاستمرارية و يشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية و التي تضمن استمراريتها، لكن يتم اختيار مصطلح التنمية المستدامة لأنه الأكثر استعمالا [1] .

منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية و الكتاب و الباحثين بشتى الاختصاصات الى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية و اتساع، سنحاول التعرض لأهم التعاريف كالاتي:

تعريف التنمية المستدامة:

عرفت التنمية المستدامة لأول مرة من قبل Gro Harlen Bruntland وأعتبر أول مصطلح رسمي سنة 1987في تقرير مستقبلنا المشترك عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج على أنها" **تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم "**[2] .

ركز هذا التعريف على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، ودمج الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في تعريف واحد، ويحمل هذا التعريف في طياته مفهوم الحاجة و فكرة القيود :

- الحاجة : الاحتياجات الخاصة و الأساسية للفقراء، التي ينبغي أن تعطي لهم الأولوية.
- القيود : أي القيود البيئية و قدرت هذه الأخيرة على تلبية الاحتياجات الحالية و المستقبلية.

أما **تعريف الاتحاد العالمي** للحفاظ على الطبيعة سنة 1980،فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها:" التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة و المجتمع و الاقتصاد" [3].

كما عرف **المبدأ الثالث** المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي أنعقد في ريوديجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها:" ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساوي الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية"[4].

عرف قاموس ويبستر Webster التنمية المستدامة على أنها: " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها ".

كما عرفها إدوارد باربيرEdward Barbier أن التنمية المستدامة هي :" ذلك النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار و

[1] -عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق،ص23-25.

[2] -Anne E.Egelston, **Sustainable development :A history**, edition Springer, New York,2012, p83.

[3] -Corninne Gendron, Le développement durable compromis, québec,2005,p.166..

[4] - دوجلاس موسيشت، **مبادئ التنمية المستدامة** ،ترجمة بهاء شاهين ، ط1، الدار الدولية للاستشارات الثقافية،القاهرة،2000،ص13.

الإساءة الى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا و تداخلا فيما هو طبيعي واجتماعي للتنمية " [1] .

ومنه نستطيع القول أن التنمية المستدامة اليوم هي خطوة صغيرة نحو الانسان من جهة، و هي قفزة عملاقة نحو البشرية من جهة أخرى[2] .

كما سبق، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي، الاقتصادي و الاجتماعي و تساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث. كما ينبغي اعتبار التنمية المستدامة عملية واعية معقدة طولية الأمد وشاملة لكافة المجالات و الأبعاد، غايتها الإنسان (توفير احتياجات حالية و مستقبلية) ، كما هو شأن التنمية البشرية، إلا أنه يجب المحافظة على البيئة.

فالتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، مما يؤدي غلى استحداث التكنولوجيا الى تكنولوجيا خضراء صديقة للبيئة، كل هذا يتم ضمن حيز سياسي يمتاز بالمشاركة و الرشد في اتخاذ القرارات، و بالتالي ضمان استدامة بيئية واقتصادية و اجتماعية و ثقافية و تكنولوجية.

كما نستخلص أن التنمية المستدامة لها عناصر أساسية مكونة لها ، ولا يمكن أن تقوم من دونها و هي كالنحو التالي:

- ألا تتجاهل الضوابط و المحددات البيئية.
- ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
- تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن، الصحة، مستوى البيئة، أوضاع المرأة، الديمقراطية، حقوق الإنسان) [3].

أهمية التنمية المستدامة : تتبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية و المساس باحتياجات الأجيال القادمة أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم.

كما تتجلى أهمية التنمية المستدامة أيضا من خلال الأهداف التي تصبو إليها و الفوائد التي تتحقق من جرائها، و التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

---

[1] - عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و الاقتصاد**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167،يناير،1993،ص97.

[2]-Assen Slim :Le développent durable,2émé édition le cavalier bleu,paris,2007,p60.

[3]-المعز لله صالح احمد البلاع، **ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**، ملتقى دولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945نقالمة،الجزائر،3-4 ديسمبر 2012،ص157.

1- أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.

2- أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الإدارية برؤية شمولية و تكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد و الطاقات المتاحة.

3- تشجع على توحيد الجهود و التعاضد بين القطاعات الحكومية و الخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف و برامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية و القادمة.

4- تنشط و توفر فرص المشاركة في تبادل الخيرات و المهارات، و تتسم بتفعيل التعليم و التدريب و التوعية لتحفيز الإبداع[1] .

المطلب الثالث : خصائص التنمية المستدامة (مميزاتها)

التنمية المستدامة كغيرها من المفاهيم الأخرى، لديها جملة من الصفات التي تميزها عن غيرها من المفاهيم، و التي يمكن إجمالي في النقاط التالية:

أولا- الاستمرارية: بحيث يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه، حتى يسمح بإجراء الإحلال و التجديد و صيانة الموارد[2] .

ثانيا-**أتساع المدى**: يفهم من مصطلح التنمية المستدامة بأنها تنمية على المدى البعيد حيث تربط بين الحاضر و المستقبل وتحقيق أهداف الجيل الحاضر و تضمن حماية البيئة لتحافظ على حقوق الأجيال في المستقبل، وهي بذلك تجديد في الفكر الاقتصادي التنموي لكي ينظر إلى المستقبل، وهي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع المدى.

ثالثا – **تعدد الأبعاد** : تقوم التنمية المستدامة بالإنسان و للإنسان و تهتم بنوعية الحياة المقدمة له للوصول إلى حياة كريمة أمنه،.لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي، لأنها تنمية شاملة وذات أبعاد استراتيجي و لضمانها حقوق الأجيال الحاضر و المستقبل، و تعدد الإبعاد داخل استراتيجيتها اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و بيئيا و أخلاقيا.

رابع - أنها تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية و الضرورية من الغداء و الملبس و التعليم و الخدمات و الصحية، و كل ما يتعلق بتحسين نوعية حياة البشر المادية و الاجتماعية [3] .

---

[1]- جميلة الجوزي، **أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية**، مقالة منشورة عبر الموقع:
www.uni-alger3.dz/laboslabo_mondialisation....article_3pdf 5-10-2017 15 :37:24

[2]- مراد ناصر ، **التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر**، مجلة التوصيل ، العدد 26 ،جوان2010،ص136.

[3]- عبير عبد الحالق، **التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2014،ص102.

و تتجه أساسا إلى تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا ، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي.

خامسا– التنمية المستدامة هي تنمية متكاملة تقو على التنسيق و التكامل بين سياسات استخدام الموارد و اتجاهات الاستثمار و الاختيار التكنولوجي و الشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

سادسا - هي تنمية البعد الزمني هو الأساس فيه، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقرير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلاله التنبؤ بالمتغيرات.

سابعا– تراعي المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصياتها ثقافيا و دينيا وحضاريا (الإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع).

ثامنا - التنمية المستدامة هي تنمية شاملة و مسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها للمساهمة.

تاسعا – هي تنمية دائمة، حاضرو مستقبلا تلبي أماني وحاجات الجيل الحاضر و جيل المستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية من جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع و الطرق و الآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية [1].

وعليه فإن التنمية المستدامة هي عبارة عن تنمية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية و المجال الحيوي لكوكب الأرض [2] .

المبحث الثاني : أساسيات التنمية المستدامة

لكل ظاهرة من الظواهر سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية مجموعة من العناصر و الركائز التي تقوم عليها، كما ولديها جملة من المبادئ التي تستند عليها و تميزها عن غيرها من الظواهر الأخرى، فضلا عن سعيها لتحقيق سلسلة من الأهداف التي تتعدد و تتنوع وفقا لدرجة تشعب الظاهرة وتوسعها،

المطلب الأول : مبادئ التنمية المستدامة

تستند التنمية المستدامة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية و التي تكسبها من خلال قوتها، و انطلاقا من العلاقة القائمة بين النمو من جهة و البيئة من جهة أخرى ،و محتوى هذه المبادئ تمثل فيما يلي:

[1]-عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تحرج،2013،ص10.

[2]- هداي عبد الستار عبد المنعم، **دور السياحة البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**-دراسة حالة منطقة البحر الأحمر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية،مصر،2013،ص67.

1-استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم او المنظومات système approch شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط للتنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع ما هي غلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وإن أي تغيير يطرأ على محتوى و عناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر و محتويات النظم الفرعية الأخرى.

فمن خلال هذا الأسلوب تعمل التنمية المستدامة على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها و أحجامها المختلفة و ذلك لضمان توازن بيئة الأرض، يمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد و تنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة علة حياة المجتمعات.

2-المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التنمية المستدامة ووضع السياسات و تنفيذها ،فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى، هذا يعني انه تنمية من أسفل يتطلب تحقيقها و توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية و الأهلية و السكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد و متابعة خططها ولا ننسى الدور المتعاظم للحكومات المحلية و المجالس البلدية و القروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات و أولويات المجتمع المحلي و تعمل على تشكيله وفق نمط معين.

و في هذا الصدد ،فقد اصدر أيضا البنك العلمي للإنشاء و التعمير منذ نهاية القرن العشرين مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وهي [1] :

1- **المبدأ 1** :تحديد الأولويات بعناية، اقتضت خطورة مشكلات البيئة و ندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات و تحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.
2- **المبدأ 2** : الاستفادة من كل دولار ،أي التأكيد على فعالية التكلفة، بحيث يسمح هذا التأكيد بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة.
3- **المبدأ 3:** اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف ، بحيث بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات ،و البعض الأخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة و الحد من الفقر و العمل على خفض الدعم لاستخدام الموارد الطبيعية ،و هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

[1]- خبابة عبد الله ، **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ و التنفيذ من 1مؤتمر ديجانيرو 1992 الى المؤتمر بالي 2007**، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008،ص72.

4- **المبدأ4:** استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا، إن الحوافز القائمة على السوق و الرامية غلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ و التطبيق.

5- **المبدأ 5:** الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية، حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما و قدرة.

6- **المبدأ6:**العمل مع القطاع الخاص، يجب على الدولة التعامل بجدية و موضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية.

7- **المبدأ 7**: الاشتراك الكامل للمواطنين أي المشاركة الشعبية.

8- **المبدا8 :** توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا، يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: الحكومة – القطاع الخاص- منظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض القضايا البيئية.

9- **المبدأ 9 :**تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية ،من خلال تبني المديرين أدنى تكاليف.

10- **المبدأ 10 :**إدماج البيئة من البداية، في سياسات الدول و استراتيجيات المؤسسات و كذلك الاستثمارات الجديدة المزعم إنشائها مستقبلا.

نستنتج مما سبق ان المبادئ السابقة الذكر هي مرشدا للتنمية المستدامة و تحدي يتطلب من الاقتصاديين وكل رجال العلم و المسؤولين المشاركة على نحو كامل في مجابهته و العمل على تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة من أجل صنع جيل جديد من صانعي السياسات البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية في العالم.

المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الشاملة لكافة المجالات منها اقتصادية و اجتماعية و بيئية ولتحقيق ، ويمكن تلخيصها فيما يلي [1]:

1-**تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل و مقبول و ديمقراطي.

2- **احترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة ترتكز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية، و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.

[1] - عثمتن محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط ، مرجع سابق،ص28-30 .

3- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** و تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.

4-تحقيق استغلال عقلاني للموارد : تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على انها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني ، يمكن القول إن الاستغلال المفرط و التدبير المصاحب للتنمية هو ناتج للمجتمع الصناعي الجديد، لان التدهور البيئي يشير إلى أن الاقتصاد الاستخلاصي و المبني على النموذج الاقتصادي المهيمن يستنفذ الموارد غير المتجددة، ويستخلصها بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء [1] .

5-**ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع** : تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سالبة، او على الأقل أن تكون هذه المخاطر و الآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة .

6-**إحداث تغير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع:** و بطريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

[1]- عبد الله جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد و الإدارة، مجلد 23، العدد:01 ، السعودية،2009،ص183 .

شكل رقم (1-01): الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة

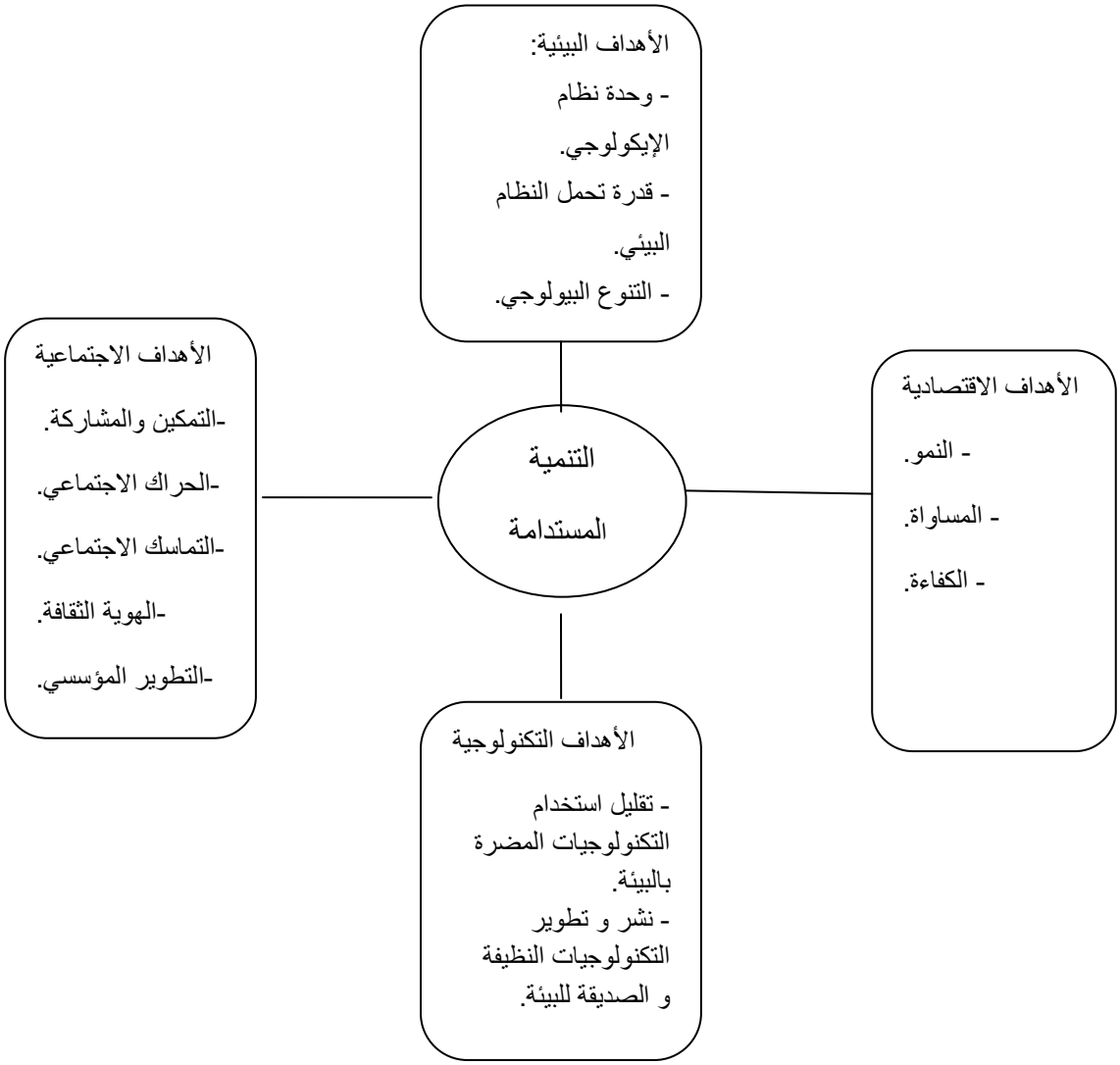

المصدر :دوجلاس موسشيت ،مبادئ التنمية المستدامة ،ترجمة بهاء شاهين،ط1،الدار الدولية للاستشاراتالثقافية،القاهرة،2000،ص72.

المطلب الثالث : أبعاد التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بأبعاد متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها ،فإن التركيز عليها من شأنه إحراز في تحقيق التنمية المستدامة، و تتمثل هذه الأبعاد في: الاقتصادية و البشرية و التكنولوجية و السياسية، سنتطرق لها كالتالي:

أولا- **البعد الاقتصادي**: يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع و الخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة و المستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسالة اختيار و تمويل التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية من أجل رفع

المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا، و يمكن تلخيص اهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي كمايلي [1]:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية .
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية بتغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي..
- العدالة في توزيع الموارد.
- تقليص تبعية البلدان النامية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و كيفية معالجتها حيث تقع مسؤوليات التلوث العالمي على عاتق الدول الصناعية .
- تقليص الإنفاق العسكري.

ثانيا – البعد الاجتماعي : تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف الي تحسين مستوى التعليم و الرعاية الصحية ،فضلا عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية الي تؤثر على المساواة و الإنصاف و في المقابل يرفض الفقر و البطالة و التفرقة التي تحد من حقوق المرأة ، و الهوة الكبيرة بين الاغنياء و الفقراء ، واهم عناصر البعد الاجتماعي هي:

- تثبيت النمو الديمغرافي (ضبط السكان).
- الحراك الاجتماعي الصحة و التعليم .
- المشاركة الشعبية.
- التنوع الثقافي.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفرد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل المستقبلي من جهة أخرى.

ثالثا – البعد البيئي : تعتبر البيئة من الشروط الأساسية و الضرورية لوجود نشاط بشري و الحفاظ على الوسط الطبيعي و الحيوي ونقله سليما للأجيال القادمة، كما له أهمية كبيرة لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة ، من خلال وضع الأساسيات التي تقوم عليها الحدود التي يجب ألا تتعداها ، فهذا البعد يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل على أساس مستدام ،و توقع ما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط و الوقاية، ويمكن إجمال الأبعاد البيئية فيما يلي:

- عدم إتلاف التربة عن طريق استعمال المبيدات و تدمير الغطاء النباتي.
- المحافظة على الجو وذلك بتخفيض التلوث الناتج عن النقل و الصناعة و استخدام الطاقة الشمسية.

[1]- أسيا قاسيمي ،**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول: السياسات و التجارب التنموية بالمجال العربي و المتوسطي- التحديات، التوجهات، الأفاق، باجة،تونس،26-27 أفريل 2012،ص10.

- العمل على صيانة المياه اي وضع حد للاستخدامات المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه و تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض و هذا بتقليص من المواد الكيمائية .

رابعا – البعد التقني أو التكنولوجي: تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية:

- استخدام تكنولوجيا أنظف.
- الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري و حماية تدهور طبقة الأوزون[1].
- إيجاد وسائل بديلة او طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية و غيرها.

خامسا - البعد السياسي: إن غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة، و الذي يبلور مفهوم الحكم الراشد، أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة، فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد و إدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية و الشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة و المصداقية، وتولي السيادة و الاستغلالية للمجتمع بأجيال المتلاحقة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (2-02) :أبعاد التنمية المستدامة

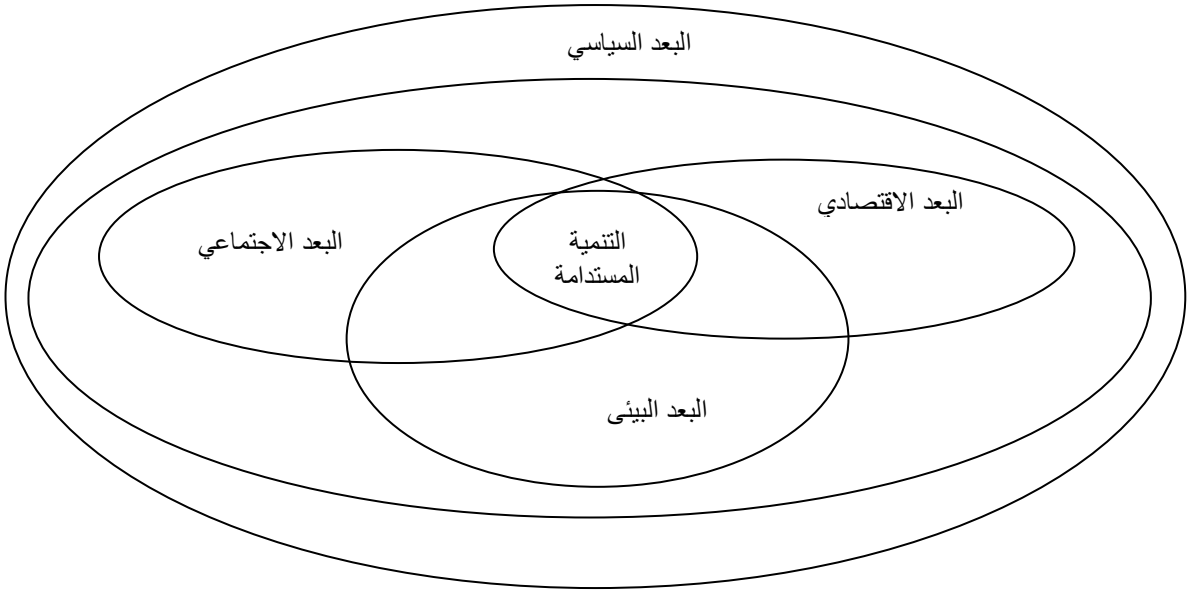

المصدر: من إعداد صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف،الجزائر،7-8 افريل 2008،ص872.

[1]- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر،2007،ص36.

انطلاقا من الشكل أعلاه يمكن الاستدلال على علاقة التداخل بين كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي، السياسي، بحيث لا يمكن القول بأن هناك تنمية مستدامة إذا غاب أحد هذه الأبعاد ، وهذا ما لا نجده لدى باقي أنواع التنمية الأخرى، حيث أن باقي الأنواع كل واحد فيها يرتكز على جانب واحد و يهمل الجوانب الأخرى، وهذا ما أخذت به التنمية المستدامة في الحسبان.

المبحث الثالث : تمويل التنمية المستدامة و تحدياتها

لكي تتحقق التنمية المستدامة لابد من مراعاة جملة من الإجراءات و الخطوات وحتى يتم تنفيذ خطط و برامج التنمية المستدامة بنجاح ،لابد من توفر مصادر تمويل التنمية المستدامة ما بين مصادر داخلية وأخرى خارجية، بالمقابل هناك جملة من العراقيل التي تقف حاجزا أمام تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مصادر تمويل التنمية المستدامة

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية المستدامة و التي يشكل الاستثمار جوهرها، ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار وان ذلك يحتاج الى وجود ادخارات حقيقية أي عمال و مواد لأغراض الإنتاج، و التمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية و تساندها في ذلك المدخرات الأجنبية [1].

أولا- تعريف التمويل: يعرف التمويل على أنه توفر المبالغ النقدية اللازمة لدفع مشروع خاص او عام، كما يعرف على انه إمداد المشروع بالأموال اللازمة أوقات الحاجة إليها [2].

ثانيا- تعريف تمويل التنمية المستدامة: هي استدامة تمويل المشاريع البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تحفظ الثروة للجيل الحالي و الاجيال اللاحقة، عن طريق كفاءة ضمان تعبئة المدخرات وفعالية الاستثمارات نحو مشاريع القيمة الحقيقية مثل البنية التحتية و الطاقات المتجددة و البيئة.

وعليه فإن تمويل التنمية المستدامة يقوم على ما يلي:

- يقوم على معايير و مؤشرات موضوعية مرتبطة بالقدرة التنافسية و الكفاءة التشغيلية.
- الاستقرار المالي و الامن من المخاطر
- الكفاءة التمويلية.
- تطبيق نظام الاولويات الانمائية أثناء تخطيط و تنفيذ المشاريع التنموية منها مشاريع البنية التحتية و مشاريع الطاقة و الانتاج، و المشاريع الاجتماعية[1].

[1]- مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية ،نظريات و سياسات و موضوعات**، داروائل للنشر و التوزيع، الأردن،2007،ص187.

[2]-Ibraem-assala-1 abber.com/post/150946 29-10-2017 13:58

ثالثا – مصادر تمويل التنمية المستدامة: يمكن التمييز بيم مصدرين: تمويل داخلي و تمويل خارجي.

1- **مصادر التمويل الداخلي:** من أهم المصادر التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في عملية التمويل، وذلك باستخدام الأمثل للمدخرات. ويقصد بالمصادر الداخلية للتمويل جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي، سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة، ويقصد بالموارد الحقيقية جميع الموارد الطبيعية و البشرية و المالية [2] .

وتتمثل مصادرا التمويل الداخلي فيما يلي:

أ- **الادخار:** هو ذلك الجزء من الدخل الغير المخصص للاستهلاك الذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية، و الحسابات لأجل...)، و الادخار هو أيضا حفظ السيولة لأغراض الاستخدام علة المدى القصير (مصاريف غير متوقعة، السفر، شراء أثاث.....الخ)[3].

هناك ادخار اختياري، مدخرات القطاع العائلين مدخرات قطاع الأعمال، الادخار الاجباري، الادخار الحكومي، الادخار الجماعي.

ب – فائض حصيلة التجارة الخارجية: تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل التنمية من أكثر من اعتبار، فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محدد القدرة البلد على الاستيراد، ذلك أن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية.

2- **مصادر التمويل الخارجي:** يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

أ -**لاقتراض الخارجي:** و يشمل القروض الحكومية الثنائية و التي هي عبارة عن القروض التي تمنحها الحكومات الاجنبية على أسس تجارية ن يتم هذا النوع من القروض في أغلب الأحوال على أسس تجارية بحتة من ناحية سعر الفائدة و مدة السداد، إلا أنها تتأثر في توجيهها بالاعتبارات السياسية ، إضافة الى القروض الخاصة التي ترد الى الدولة من الافراد و الهيئات الأجنبية الخاصة، أو تأتي على شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن الدولة، اوو المشروعات التي تقام بها عن طريق السندات التي تحمل فائدة مرتفعة.

ب- **المنح و المساعدات:** هي التي تمنحها هيئات حكومية الى هيئات حكومية أخرى، وكذلك التي تمنحها المنظمات و الهيئات الدولية الاقليمية.

ت- **الاستثمار الاجنبي** : يحتل الاستثمار الاجنبي مكانة بارزة في اقتصاديات الدول النامية ، وذلك لعدم كفاية المدخرات المحلية لمقابلة نفقات الاستثمار المحلي. حيث أن الاستثمار الأجنبي هو انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى، كما يعرف بأنه امتلاك فرد أو شركة أصولا في دولة ما[4].

---

[1]-هدى بدروني، نصيرة قريش، **أهمية الصكوك الاسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة بالإشارة الى حالة التجربة الماليزية**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد10، جامعة الشلف، الجزائر، 2012،صص90-91 .

[2]- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية-دراسة حالة الجزائر 1970-2004 ،اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر ،2007، ص13 .

[3]-www.ammc.ma/ar/espace-epargnants-entre-epargnr-investissement 29-10-2017 14:33

[4]- حمودي بن عباس، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حال الصين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلو الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،2012،ص17.

المطلب الثاني: تحديات و معيقات التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الاهداف المنوطة بهن من أبرز هذه التحديات ما يلي:

1-**المعوقات الاجتماعية**: اهمها ما يلي:

أ- الفقر : يعتبر الفقر المأساة الانسانية الأكثر تداولا على ألسنة و كتابات الاقتصاديين أو غيرهم و لارتباطه بكثير من القضايا الاخرى (الصحة، التعليم، حق الحياة...)، فقد صار تحديا صارخا لنجاح استراتيجيات التنمية المستدامة ، سواء على صعيد التعاون العالمي أو على صعيد السياسات المحلية.

ب- عدم التوزيع العادل للدخل و الثروة بين أفراد المجتمع.

ث- التضخم السكاني الكبير الذي لا يناسب مع معدلات النمو الاقتصادي.

ج- تدهور مستوى المعيشة وضعف مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة.

2- **المعوقات الاقتصادية**: يمكن ايجازها فيما يلي:

أ- الديون التي تمثل أهم التحديات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلبا في المجتمعات الفقيرة خاصة و الأسرة الدولية عامة.

ب- ايجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية

ث- اهمال قطاع المشروعات الصغيرة و تعطيل دوره الهام في امكانية نجاح التنمية المستدامة [1].

ت- ضعف الاستثمارات في تقنيات الانتاج الأنظف.

3- **المعوقات البيئية:** يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ-هدر واستنزاف الموارد الطبيعية وعدم استغلال الرشيد و العقلاني لها، خصوصا الموارد غير المتجددة.

ب- ارتفاع نسب التلوث بمختلف أشكاله.

ث- نقص الوعي البئي سواء لدى العمال في المؤسسات أو لدى عمة الناس.

ت-انبعاث الغازات السامة و الخطيرة .

ج-عدم امتلاك التقنيات الحديثة و الخبرات الفنية.

ح- تدني مؤشر الاستدامة البيئية.

4- **المعوقات السياسية**: تتمثل فيما يلي:

أ- الحروب و المنازعات المسلحة و الاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة و سلامتها [2] .

ب- انتشار الفساد السياسي.

---

[1]- نجاة عبد الوالي محمد، التنمية المستدامة وأهميتها في العالم العربي، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، المجلد1، العدد الاول، جامعة عين شمس، مصر، يناير 2012، ص ص184-185.

[2]-نجاة عبد الوالي محمد، مرجع سابق، ص185.

ت- غياب مبادئ الحكم الراشد.

5-**التنمية المستدامة و العولمة:** تقول منظمة أصدقاء الأرض و هي من أكثر المنظمات البيئية في العالم انتقادا للسياسات الاقتصادية للعولمة، ان العولمة الاقتصادية التي تسود العالم حاليا و التي تبحث عن الربح بغض النظر عن الكلفة البيئة و الاجتماعية تتناقض تماما مع مبادئ التنمية المستدامة .

خلاصة الفصل:

إن المتتبع لمسار التنمية على الصعيد العالمي و الاقليمي يجد بأنه قد طرأ تطور مستمر على مفهومها شكلا و مضمونا، وذلك لسبب التغيرات التي حصلت و الخبرات المكتسبة و المتراكمة عبر الزمن على الساحة الدولية، بعدما كانت التنمية تعادل النمو الاقتصادي و تطور مفهوما ليصبح أكثر شمولا و اتساعا ليصبح مفهوما مرتكزا على الاستدامة أو ما يعرف بالتنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة هي عبارة عن تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام الموارد الطبيعية استخداما أمثل، بهدف تلبية احتياجات الاجيال الحالية دون المساس بقدرة الاجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها، و العمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال إدارة و صيانة قاعدة الموارد الطبيعية و التي تكفل اشباع الحاجات الانسانية و المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية من التلف و الاستنزاف.

إن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز على محددات البيئية و الحفاظ على الموارد الطبيعية و تطوير الموارد البشرية فالتنمية المستدامة ترتكز على عدة أبعاد أهمها البعد الاقتصادي الذي يهدف الى تحقيق و تطوير في مجالات الانتاج و الاستهلاك و التصدير دون الاضرار بالبيئة و الانسان، و عن البعد الاجتماعي الذي يهتم بتطوير البشر من حيث الصحة، التعليم، السكن، و البعد البيئي الذي يعمل على تقلقل التلوث و الحفاظ على الموارد الطبيعية و الثروة البيولوجية، دون إهمال البعد التكنولوجي و حثه لاستخدام التكنولوجيا الأنظف ،دون تجاهل البعد السياسي حيث يلعب دور تهيئة الأرضة المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يمكن الفصل بعد عن الابعاد الاخرى فهي متكاملة و مترابطة.

وتستند التنمية المستدامة على مبادئ لابد من تحقيقها و التي كرست لتحقيق جملة من الأهداف من بينها تحسين نوعية حياة الافراد و ضمان دخل مستمر كاف لنهوض بحياة الرد في المجتمع.

ولتحقيق التنمية المستدامة فإننا نحتاج الى مصادر تمويل كافية، سواء تعلق الأمر بالمصادر الداخلية التي تضم الادخار او المصادر الخارجية التي تحتوي القروض و المنح و المساعدات، بالإضافة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أهم مصادر التمويل على الصعيد الدولي منذ عقد التسعينات ،حيث يعتبر أداة للتمويل أو ناقلا للخبرات الفنية و التسويقية و الادارية، أو التكنولوجيا التي تساعد على تحسين الانتاجية و النهوض بالاقتصاد المضيف له، غير أن تمويل التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر يحمل في طياته الكثير من الأثار التي من شأنها أن تؤثر سواء سلبا أو ايجابا على مسار التنمية المستدامة للقطر المضيف.

الفصل الثالث

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية المستدامة

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و الى يومنا هذا تقلبات و تطورات تراوحت ما بين الركود و الانعاش، حيث سعت الجزائر وكغيرها من الدول الى معرفة الحالة الراهنة للاستثمار الاجنبي المباشر و التنمية المستدامة و تحسين مستواها الاستثماري و القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة ووضع استراتيجيات فعالة للتنمية المستديمة و جلب الاستثمار الاجنبي المباشر جاهدا، فكان على السلطات العمومية الجزائرية إتباع سياسة تنموية رشيدة وخوض برنامج الإصلاح الاقتصادي لتفادي العوائق و الحصول على أفضل مستويات ممكنة من الاستثمار.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر بكل ما أتيت من قوة في الآونة الأخيرة لاستقطاب مليارات ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة فيما يخص سن القوانين، التشريعات، إزالة العراقيل الإدارية و البيروقراطية.

المطلب الأول: المؤهلات الطبيعية و المناخ الاقتصادي للجزائر

لكي يكون هناك مناخ ملائم للاستثمار يجب ان تكون هناك مؤهلات طبيعية و مناخ اقتصادي جيد.

أولا – المؤهلات الطبيعية[1]:

بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي فإنها تدخل ضمن مجال قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر نظريا، حيث أنها تتميز باتساع الرقعة الجغرافية و لها شريط ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى التنوع في الأقاليم المناخية، من المناخ الصحراوي إلى القاري ومناخ بحر الأبيض المتوسط.

إن التنوع الذي تزخر به الجزائر جغرافيا أثر ايجابيا على توفر موارد طبيعية متعددة، ففي الصحراء هناك بترول، غاز طبيعي، الفحم، و في الشمال هناك الحديد، النحاس و أيضا تنوع المحاصيل الزراعية خاصة التمور في الصحراء، كما تغطي الغابات أربع ملايين هكتار، فيما يخص الأراضي الزراعية فهي متواجدة بشكل رئيسي في المناطق الشمالية و الداخلية.

أما الموارد المائية فتلقى الجزائر كمية من الأمطار بمعدل 100 مليار م^3 (متر مكعب) في السنة يتبخر منها 85 % اي ما يعادل 85 مليار م^3 (متر مكعب) من الأمطار يعود الى طبقات الجو و يستحيل إعادتها ،أما 15 % المتبقية و هي 15 مليار م^3 فتقسم بين المياه الجارية السطحية و التي تقدر ب 4.12 مليار م ^{3} في السنة ، وبين المياه التي تتسرب الى قعر الارض و التي تقدر ب 602 مليار م^3 (متر مكعب) في السنة.

[1] - أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1991،ص.9

الجدول رقم (3-02): الموارد المائية المستعملة في الجزائر (مليار م^3).

	الأحواض الساحلية	السهول العليا	الجنوب	المجموع
الموارد السطحية	1.11	7.0	6.0	4.12
الموارد الجوفية	-	8.1	7.1	5.3
المجموع	1.11	5.2	3.2	9.15

المصدر: زبيري رابح: إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير، مجلة الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، العدد 07،2002،ص16.

تملك الجزائر احتاطي كبير من الغاز الطبيعي إضافة إلى حقوق البترول المكتشفة قديما،و حديثا، إضافة الى وجود مناطق لم يتم استغلالها، وهذا ما يؤهلها لان تكون مناطق خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: المناخ الاقتصادي[1] :

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تتميز بنفس الخصائص الاقتصادية، لذلك فإن التعامل مع الاقتصاد الجزائري يستوجب التعرف على طبيعته و مميزاته، إضافة الى الطموحات التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها.

يقو الاقتصاد الجزائري باستنزاف للثروة البترولية و الغازية لا تراعي فيها محدودية الاحتياطات، إن هذا ال وضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية و انعكاسات سياستها في تنامي آليات الاعتماد على الريع الداخلي و أثاره السلبية، إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم ب 35 % من الناتج الداخلي الإجمالي و تشكل 64% من الإيرادات العامة للدولة حوالي 5.98% من إجمالي الصادرات ، ولا يتجاوز إجمالي الصادرات خارج المحروقات في أحسن الأحوال مليار دولار.

[1] بحياوي سمير ،العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية-حالة الجزائر – رسالة ماجستير- جامعة الجزائر ،2004،ص144.

المطلب الثاني: التحديات التي واجهتها الجزائر لتجسيد التنمية المستدامة

هناك العديد من القضايا العالقة التي ينبغي مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة، لأنها تعترض مسيرتها و تحول دون الوصول الى تحقيق نتائج فعلية ترتسم على أرض الواقع، و على الرغم من تداخلها و اختلافها ، فمنها تحديات ذات طابع اقتصادي ومنها ما يمثل تحديا اجتماعيا و اخر بيئيا و غيرها من التحديات، و سنحاول أن نعدد اهم التحديات الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية[641].

1- ضعف معدل النمو الاقتصادي:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 تم تبني اقتصاد اشتراكي القائم غلى التخطيط المركزي و الاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي مستمر ، وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الانتاج الداخلي الخام، وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول و ليس محصلة انتاج حقيقي للثروة ،لذلك فغن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول و تغيرات المحيط الدولي.

ورغم تحسين مستوى النمو الاقتصادي الا اننا نلاحظ ما يلي[652]:

- تدبدب معدلات النمو نظرا لتقلبات اسعار البترول بالنسبة للمحروقات و الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، كما ان المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يوجهها الاقتصاد الوطني، توصيات البنك العالمي يجب تحقيق معدل نمو في حدود 7% .
- تدهور القطاع الصناعي وعدم مساعدته في النمو الاقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1993-1998.

و في سنة 2001 تم الانطلاق في اعتماد برامج دعم الانعاش الاقتصادي و التي تمتد الى غاية 2019،قصد تحفيز النمو من خلال انعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي و ترقية الاستثمار، وكذا تهيئة البنية التحتية للاقتصاد وفق التحولات التي تميز المسار التنموي.

---

[1]- قدي عبد المجيد،" الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية" ، مجلة les cread du chahiers ، العدد61،2002،ص14.

[2]-المجلس الاقتصادي الوطني و الاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2005/2004 الجزائر،ص120.

جدول رقم(3-03): تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2016/2001 .

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو الاقتصادي %	3.0	7.2	5.90	3.37	1.63	3.37	3.37	2.76	3.76	3.78	3.76

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

يتضح من الجدول تحسن في النمو الاقتصادي ،لكن اذا حسبنا معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات نجده لا يتعدى 3.8 % من المتوسط مما يدل على أن التحسن في النمو الاقتصادي يرجع أساسا الى مداخيل قطاع النفط ، كما أن القطاعات المنتجة كالفلاحة و الصناعة و الخدمات لا تزال ضعيفة الأداء و لا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

و لتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بمايلي:

- ترقية الاستثمارات و النشاط الاقتصادي للدولة.
- تشجيع القطاعات البديلة وذات الاولوية كالقطاع الفلاحي و السياحي.
- اصلاح النظام الجبائي في سياق تشجيع الاستثمار.
- تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية و لظروف الاسواق الخارجية
- توفير مناخ كفيل بجدب الاستثمارات المباشرة.
- تفعيل دور القطاع الخاص، و تحفيزه و اشراكه في عملية التنمية.

2- تفشى وتصاعد معدل البطالة:

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات و الصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في اوساط الشباب، بالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة،

إن سياسة التشغيل المنتجة في الجزائر في اطار برامج الانعاش الاقتصادي لم تعمل على تحقيق شروط العمل المنتج اللائق، حيث يظل أكثر من نصف العمال فيها غير مؤمنين اجتماعيا و لا يحصلون على أجور عادلة، مع انتشار ظاهرة الفقر و الهجرة السرية التي أصبحت ملاذ الكثير من الشباب

البطال في يومنا هذا ، كما ان سبب إخفاق السياسة المتبناة في مكافحة البطالة في الجزائر حسب العديد من الإحصائيات يعود كونها تعتمد على برامج الإنفاق الحكومي ، التي يعد الريع من المحروقات مصدر تمويلها .

الجدول رقم (3-04) : يوضح تطورات معدلات البطالة للفترة 2001-2018.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	27.79	25.89	23.89	17.70	15.30	12.30	13.80	11.30	10
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة %	10	10	11	9.80	10.60	11.90	11.50	11.69	11.75

المصدر: مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

يتضح من خلال الجدول ذلك الانخفاض التدريجي لنسب البطالة في الجزائر، و الذي سببه السياسة التشغيلية التي تتبعها للقضاء على البطالة.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة في الجزائر ينبغي وضع استراتيجية شاملة ترعى الاعتبارات التالية[1]:

- تسيير أقل تمركز لأجهزة التشغيل و تخصيصها للجامعات المحلية .
- وضع الية تتكفل بمتابعة و تقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- تحسين نظام المعلومات الاحصائية حول التشغيل.
- ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين و التعليم مع احتياجات المؤسسة و سوق العمل.
- اقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية الضرورية و تحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية.

3- تفاقم الفقر:

لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بداية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر ، وبالرغم مما اتاحه هذه التنمية من تحسين بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة، و الزيادة في متوسط نصيب

[1]- مراد ناصر، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل ، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد(26)، جوان،2010،صص،146.147

الفرد من الدخل القومي، إلا انها مازالت قاصرة عن الارتقاء بغالبية العظمى من افراد المجتمع الى مصاف بالدولة المتقدمة، بالإضافة الى تفاقم حدة الفقر داخل المجتمع الجزائري.

الجدول رقم (3-05): تطورات معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

السنة	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2017	2018
معدل الفقر %	23	21	16	15	13	12	11.5	11.4	11.1	11	10.1	9.4

المصدر: الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر** ، الواقع و التحديات مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد(16)،2016،ص306.

بالرغم من التحسن الملحوظ في مجال مكافحة الفقر، الا انه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لاسيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية و تبني استراتيجية واضحة في مكافحة الفقر لوزارة التضامن[1]، وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- ضرورة الأخذ بالحلول الإسلامية للقضاء على الفر في الجزائر.
- ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل و الثروة القومية بين ولايات الجزائر المختلفة.
- تقوية وتدعيم الإدارات المعنية بتنفيذ مشروعات و برامج محاربة الفقر.
- تشجيع القطاع الخاص في دعم برامج مكافحة الفقر و نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

4- التلوث البيئي:

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر الى الأسباب التالية :

- إهمال قضايا البيئية في البرامج التنموية منذ الاستقلال الى غاية الثمانيات.
- ضعف مستويات جمع و تسيير النفايات.
- النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.
- سوء استغلال موارد الطاقة و التأخر في تبني مشاريع الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية.

[1]- الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر**، الواقع و التحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد،16،2016،ص 306.،

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و تفعيله للتنمية المستدامة

تسعى البلدان النامية بصفة عامة الى تحقيق التنمية المستدامة ،الجزائر بصفة خاصة و زيادة معدل النمو الاقتصادي بها يحتاج الى استثمارات ضخمة من أجل تغطية الموارد المحلية، فالاستثمارات الأجنبية تبقى الطريق الوحيد لتسهيل إنجاز عملية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة

إن الاستثمارات الأجنبية تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي و بالتالي سد الفجوة الادخارية بتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية، كما أن الاستثمارات الأجنبية تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في عملية التنمية، العمل على زيادة الانتاج وتحسينه الذي يؤدي الى زيادة الصادرات التي تساهم بدوره في تحقيق التنمية ، لذلك تسعى الجزائر الى اجتذاب أكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية لأنها تعتبر المحرك الذي يجعل عجلات اقتصادها تدور بسرعة أكبر و بالتالي يرتفع مستوى المعيشة لأكبر عدد من الأفراد.

وأشارت العديد من الدراسات الى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر الى تحقيق التنمية في البلدان النامية ومن بينها الجزائر، و ما يمكن الاشارة إليه هو أن الجزائر تجتذب ادنى المستويات من الاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بباقي المناطق الأخرى من العالم، غذ تسجل عدد ضئيل من الأنشطة المرتبطة بالبحث و التطوير، التي تقتصر في الغالب على تطبيق معارف قائمة بدلا من استحداث و تطبيق أفكار جديدة[1].

أولا : الآثار الايجابية

من الآثار الايجابية المباشرة على التنمية المستدامة المترتبة على الاستثمار الاجنبي منها نقل التكنولوجيا ، دفع أجور مرتفعة للعمال، الاستعمال الرشيد للموارد المتاحة محليا، تصميم منتجات استهلاكية أفضل تماسيا مع الاحتياجات المحلية سواء من حيث النوعية او السعر ما يتماشى و القدرة الشرائية للمواطنين، اما الأثار الايجابية غير مباشرة نذكر التأثيرات الايجابية على المؤسسات المحلية، و غرس ثقافة البحث و التطوير في الشركات المحلية.

ثانيا: الآثار السلبية

[1]- زربول أسامة ، الاستثمار الاجنبي المباشر و أثره على التنمية المستدامة في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2014،ص_ص:46_47

بالمقابل فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تؤثر سلبا على التنمية المحلية من خلال احتمال الاكتظاظ في سوق العمل، مما يجعل من الصعب على الشركات المحلية اجتذاب المهارات الأزمة، زيادة على امكانية اكتظاظ وحدات البحث المحلية على روابط محددة، واحتمال وفق أنشطة البحث و التطوير المحلية نتيجة وفود الشركات الأجنبية ولاسيما عن طريق الشراء.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة

إن أهم ما تساهم به الاستثمارات الاجنبية المباشرة في عملية التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي[1] :

1) قيام المستثمر الاجنبي بتمهيد ووصف الطرق المؤدية غلى مصنعة، مد شبكات الكهرباء، المياه الصرف الصحي و الاتصالات السلكية مما يؤدي الى زيادة رأس المال الاجتماعي للبلد.

2) توسيع نطاق السوق المحلي، فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية.

3) من خلال الاستثمار الاجنبي يؤدي الى محاكاة بين المنتجين المحلي و الأجنبي، مما يؤدي الى الاستفادة من الطرق الفنية الحديثة و أساليب الإنتاج المتطورة، السياسات الادارية، المالية و التسويقية .

4) إن الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد على قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروعات الاجنبية باحتياجاتها.

5) يساعد الاستثمار الاجنبي المباشر على القضاء على بعض الظواهر مثل هجرة الأدمغة الى الخارج.

6) زيادات إيرادات الحكومة من خلال الضرائب على السلع المنتجة و على الأرباح المحققة لهذه الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث: حصيلة الاستثمارات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يبين هذا المطلب تصريحات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كما يلي:

[1]- زربول أسامة، نفس المرجع،ص48.

جدول(3-06): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المشاريع الاستثمارية لسنة 2015-2018.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون (دج)	%	مناصب شغل	%
الاستثمار المحلي	7838	98%	1 360 269	92.52%	1 28 379	89%
الاستثمار الأجنبي	112	1.41%	113145	7.68%	14 951	10.43%
المجموع	7950	100%	1 473 414	100%	143 330	100M

المصدر: الاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تم الاطلاع على الموقع www.andi.dzبتاريخ 2016/05/02 .

سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في 2015 انخفاضا في التصريحات بالمشاريع الاستثمارية و هذا بنسبة 33 %من حيث القيمة و 20 %من حيث العدد على أساس سنوي و تظهر الحصيلة السنوية للوكالة أن عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في 2015 بلغ 7950 مشروعا بقيمة 1473.41 مليار دج مقابل 9904 مشروع في 2014 بقيمة 2200 مليار دج.

من بين المشاريع المسجلة يوجد 7838 مشروع بقيمة 1360.3 مليار دج صرح بها مستثمرون وطنيون (98.6% إجمالي المشاريع) مقابل 9799 مشروع في 2014.

أما بقية المشاريع (112 مشروع بقيمة 113.14 مليار دج) فهي شركات جزائرية أجنبية تمثل 1.4% من إجمالي الاستثمارات مقابل 105 مشروع في 2014.

و من شأن هذه الاستثمارات المسجلة في 2015 أن تنشأ 143330 منصب من خلال مشاريع الشراكة.

كما انه بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في 5057 الجزائر مشروعا بمبلغ اجمالي قدره 1905 مليار دج (ما يعادل 17 مليار دولار) حيث تمثل اهم الخصائص هذه المشاريع ذات الطابع المحلي و تركيزها على القطاع الصناعي .

حيث سجلت المشاريع الكبرى نموا ب 9 %سنة 2017 مقارنة ب 2016.

اما سنة 2018 فقد سجلت انخفاض للمشاريع عن سنة 2017 حيث سجلت 4125 مشروع استثماري بمبلغ اجمالي 1676 مليار دج .

جدول رقم (3-07) توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح به في القطاع الاقتصادي لسنة 2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	مناصب شغل	%
الزراعة	244	3.07%	53498	3.36%	5144	3.59%
البناء	1468	18.47%	126371	8.58%	21449	14.96%
الصناعة	2124	26.72%	755397	51.27%	69722	48.68%
الصحة	134	1.69%	30489	2.07%	3546	2.47%
النقل	2572	32.35%	174327	11.83%	13710	9.57%
السياحة	232	2.92%	139180	9.45%%	12860	8.97%
الخدمات	1176	14.79%	194152	13.18%	16849	11.76%
المجموع	7950	100%	1473414	100%	143330	100%

المصدر: الاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تم الاطلاع على الموقع www.andi.dz بتاريخ 2016/05/02.

و حول قطاعات النشاط تظهر أرقام الوكالة أن 2572 مشروعا بقيمة 174.3 مليار دج تنتمي لقطاع النقل اي بنسبة 32.3 %من إجمالي المشاريع.

ويأتي قطاع الصناعة ثانيا (2124 مشروع بقيمة 755.4 مليار دج) بنسبة 26.8%متبوعا بالبناء و الأشغال العمومية و الري (1468 مشروع بقيمة 126.4 دج) بنسبة 18.47 % من إجمالي إستثمارات 2015.

و سجل قطاع الخدمات 1176 مشروعات بقيمة 194 مليار دج متبوعا بالفلاحة (244 مشروعا ب 53.5 مليار دج) السياحة (232 مشروعا ب 140 مليار دج) و الصحة (1345 مشروعا 30.5 مليار) .

خلاصة الفصل:

إن رغبة و سعي الجزائر لتوفير مناخ استثماري جيد و تحسين أوضاعها الاقتصادية، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا و استعمال كل الوسائل المتاحة لديها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وأهم ما يمكن استنتاجه من هذه التجربة أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي فهو مرتبط بموارد النفط، و توجه معظم الاستثمارات الأجنبية لقطاع المحروقات و هناك تفاوت كبير بين حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة و باقي القطاعات .

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل على الصعيد الدولي، سواء كان ذلك بالنسبة للبلد الأم او بالنسبة للبلد المضيف، كونه مصدرا بديلا عن القروض، فهو يلعب دورا كبيرا على الصعيد الداخلي و الخارجي، حيث يهدف هذا الاستثمار بالدرجة الأولى الى تحقيق معدلات ربح مرتفعة و إلى الاستحواذ على الاسواق و تنشيط حركة التجارة الدولية، و هذا ما تسعى إليه الدول النامية،

و مع ذلك لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه الدول دون مستوى الطموح، وذلك رغم الجهود المبذولة من طرفها و خاصة ما تعلق منها بتوفير المناخ المناسب للاستثمار و تعزيزه بالحوافز و الامتيازات في جلب و استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يبحث دائما على امكانية تقليل التكاليف و تعظيم الأرباح و الحصول على المنافذ و غيرها، و هذا ما تقدم في الفصل الأول.

أما بالنسبة للتنمية المستدامة التي أصبحت محل اهتمام دولي كبير، حيث يتطلب تحقيقها توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب ،و إنما كذلك بالمسائل الاجتماعية و البيئية، خاصة أنه أصبح الاهتمام ينصب على نوعية الانسان و نوعية الحياة و المحافظة على البيئة أكثر منه على الانتاج السلع و الخدمات، و هذا ما يبينه الفصل الثاني و الفرضيات المطروحة.

كما تجلى الدور الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في مواجهة التحديات التنمية المستدامة التي تسعى الدول النامية جاهدة الى تحقيقها، وذلك من خلال إقامة المشاريع المختلفة التي لا يمكن لهذه الدول القيام بها لوحدها و ذلك بالنظر الى محدودية مواردها المالية و البشرية و افتقارها للتكنولوجيات الحديثة.

أما عن واقع الظاهرتين في الجزائر ، فنجد أن كلا من التنمية المستدامة و الاستثمار الاجنبي المباشر قد تطور عبر الزمن و ذلك حسب الظروف التي عاشها الاقتصاد الوطني و كذا حسب النهج الذي تبنته الجزائر منذ الاستقلال و الى يومنا هذا، و كذا حسب ما يفرضه الواقع الاقتصادي الدولي على الجزائر ، فالتنمية المستدامة في الجزائر تعاني الكثير من التخلف و التدهور في مختلف أبعادها مقارنة مع دول المتقدمة، الشيء نفسه بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر حيث كانت معظم التدفقات تتوجه لقطاع المحروقات او القطاع الخدمي، وهذا ما لا يسهم و لو بقدر قليل في تطور الاقتصاد الوطني كونها استثمارات مستنزفة للثروات الطبيعية و كذا استثمارات مستهلكة للدخول في قطاعات لا تساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني، حتى في خضم سعي الجزائر تنويع اقتصادها وكذا سنها جملة من التشريعات المحفزة للمستثمر سواء الوطني او الاجنبي فالوضع زال على حاله ،

حيث لم يسهم الاستثمار المباشر في تحسين التنمية المستدامة في الجزائر كونها استثمارات غير منتجة.

الاستنتاجات:

من خلال معالجتنا للبحث استخلصنا النتائج التالية:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة الى الدول النامية.

- يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز و امتيازات مختلفة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستديمة من خلال تأثيره المباشر على الاستدامة ، إلا أنه يعمل على تحقيق معدلات النمو المستهدفة و يعمل على ترقية أداء العنصر البشري و دعم قدراته ، كما أنه يساهم مباشرة في التقليص من حدة الفقر و القضاء عليه من خلال خلق الثروة و تحقيق الرفاه العام كما يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة و النظيفة و تقنيات الإنتاج الأنظف التي من شانها منع حدوث النفايات و الحد منها قدر المستطاع .
- يحتاج تحقيق هدف التنمية المستديمة الى إحراز تقدم متزامن في ثلاثة أبعاد على الاقل و هي البعد الاقتصادي، البشري و البيئي.
- تتمتع الجزائر بمؤهلات و عناصر تنافسية مهمة يمكنها أن تجعل من الجزائر بلدا رائدا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع مواصلة الإصلاحات المختلفة التي باشرتها الدولة.

التوصيات:

على ضوء دراستنا لهذا البحث ، وبعد استعراضنا للنتائج الموصل اليها، يمكن طرح التوصيات التالية:

- على الدولة الجزائرية تغيير هيكلها الاقتصادي، أي أن تقوم بجعل القطاع الانتاجي القاعدة الاساسية التي تعتمد عليها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني و ذلك من خلال دعم المشروعات المحلية الناشئة في مجال الانتاج ، و تقديم معونا مالية لهم و التخفيف من الاجراءات البيروقراطية و سن تشريعات لحماية المنتج المحلي.

- إنشاء بنى و مرافق تحتية مثل إنشاء مناطق صناعية، وتقديم القروض للشباب في مجال الصناعة و الحد من القروض الموجهة نحو الاستهلاك.
- عدم الاعتماد على البترول كمصدر للدخل خاصة في ظل الازمة البترولية الحالية.
- العمل على استقطاب استثمارات أجنبية في مجال الانتاج و ذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب لها .
- رفع درجة الاستقرار السياسي بالجزائر، بانتهاج المزيد من الاجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي و تنمية المجتمع المدني و تعزيز واقع حقوق الانسان، بالإضافة الى تهيئة الرأي العام الرسمي و الشعبي للتعامل مع المستثمرين الأجانب.
- يستوجب على الدولة أن تتبع سياسة تنموية مبنية على أسس متينة و التي تؤدي الى زيادة الطلب على العمل و العمل على رفع الإنتاجية، ووقف استنزاف ثروات الأمة بطرق مشبوهة حفاظا عليها و ضمانا للأجيال اللاحقة.
- منح تسهيلات المادية و المعنوية للشباب الذين يريدون الاستثمار في الزراعة خاصة في الجنوب.

قائمة
المصادر و المراجع

أولا : قائمة المراجع .

I. الكتب :

1- المعدير حال، وهيبة حلوفي، " مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل التغيرات الراهنة" ،تشخيص واستشراف.

2- الإسكوا، بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة في نهج للتخفيف من الفقر وإدراج قضايا النوع الاجتماعي في القضايا الرئيسية، الجزء 1، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في دول الإسكوا، نيويورك،2003،ص.

3- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991،ص9.

4- المجلس الاقتصادي الوطني و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني 2005/2004 الجزائر، ص120.

5- تامر علوان المصلح، تقييم قرارات الاستثمار، دار النشر والتوزيع، الأردن،2005،ص15.

6- حميد الجميل، دراسات في العلاقات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، ط1- طرابلس – ليبيا- ص385.

7- - حمدي مية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، مصر، 2003.

8- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2007،ص36.

9- خلالقة أسماهان، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة المدرسية العليل لإدارة، 2007، ص37.

10- دوجلا سموسيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، 2000،ص13.

11- زربول أسامة، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2014،ص_ص:46_47.

12- زيان رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار النشر والتوزيع،1998،ص13.

13- سيد الهواري، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية– الاستثمار، الجزء6، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية، مصر1982 ،ص16.

14- سليم مجاهد، "المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية 22، ص40.

15- شهرزاد زعنيب، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق مجلة العلوم الاقتصادية"، جامعة محمد خيضر،العدد08 بسكرة الجزائر،2008،ص07.

16- صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصاديات معاصرة، الدار الجامعية، ط2، مصر 2003، ص23.
17- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي- دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات-، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2006،ص88.
18- عصماني خديجة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج، 2013،ص10.
19- عبد القادر خديجي، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية، ط2،2007، ص85.
20- عبد القادر خديجي، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار في البلدان النامية، ط2،2007، ص82.
21- عبد السلام ابوقحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندري 2001، ص13.
22- عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبوزنط، التنمية المستدامة- فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها -، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2007،ص20.
23- عبير عبد الحالق، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2014،ص102.
24- قدي عبد المجيد،" الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقويمية" ، مجلة les cread du cahiers ، العدد2002،61،ص14.
25- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2005،ص15.
26- محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة الشيوخ"، دار الجامعة الجديدة، ط2، الاسكندرية، مصر،2005،ص70.
27- محمد باسم السعيدي، ردينة عثمان يوسف "إدارة الأعمال الدولية"، ط1 ،الأردن، 2003،ص248.
28- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007،ص187.

II. الدراسات و التقارير:

1- منشورات الأمم، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة- جوهانسبورغ، نيويورك، 26 اوت/4سبتمبر، 2002،ص09.

III. المؤتمرات و الملتقيات:

1- أحمد محلوف، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في استمرار منظمات الاعمال-دراسة تطبيقية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات اجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 25-26 ماي،ص6.

2- الملتقى الدولي حول "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي"، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة ام البواقي، يوم 9و10 أفريل 2013.

3- المعزل له صالح احمد البلاع ، ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، ملتقى دولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر،3 -4 ديسمبر 2012،ص157.

4- أسيا قاسيمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول: السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي- التحديات،التوجهات،الأفاق،باجة،تونس،26-27 أفريل 2012،ص10.

5- خبابة عبد الله، التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من 1مؤتمر ديجانيرو 1992 الى المؤتمر بالي 2007،بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008،ص72.

6- سكينة شيخ، مراد بودية ، الاستثمارات الاجنبية المباشرة نعمة أم نقمة؟، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة للتصدير، جامعة المحمد بوقرة،بومرداس،الجزائر،25-26 ماي 2016،ص3.

7- علي حبيش، نسيمة بنيحي، "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، لملتقى العلمي الدولي الخامس، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،الجزائر25-26 ماي2016،ص6.

8- نبيلة فالي، التنمية- من النمو الى الاستدامة، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر7-8 أفريل 2008،صص9-10.

IV. الرسائل الجامعية:

1- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2007،ص25 .

2- حمودي بن عباس، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية- دراسة حال الصين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، منشورة، جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2012،ص17.

3- دلال فاطمة " الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خارج نطاق المحروقات"، أطروحة دكتوراه،البليدة2008/2007،ص87.

4- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية- دراسة حالة الجزائر 1970-2004، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2007،ص13 .

5- فارس فضيل، أهمية الاستثمارية الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة(الجزائر- مصر- السعودية)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2007،2008،ص28.

6- فراحياسين،" الاستثمار الأجنبي المباشر حدوده في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، التسيير، تخصص مالية، الجامعي بجي فارس المدية،2006. 2007،ص41.

7- هداي عبد الستار عبد المنعم ، دور السياحة البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة- دراسة حالة منطقة البحر الأحمر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الاسكندرية،مصر،2013،ص67.

8- بحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية- حالة الجزائر – رسالة ماجستير- جامعة الجزائر،2004،ص144.

V. مواقع الأنترنت

1- http://google groupe.co;/group/.../DE87-1.Doc 2-2-2017.

2- http// : www.ocde.org.navigateur de 05/02/2016.

3- Alain Jounout, 100Questions pour comprendre et agir: le développement durable, Afnor, 2004, p.09.

4- Anne E.Egelston, Sustainable développement : Ahistory, édition Springer, New York, 2012, p83.

5- Corninne Gendron, Led -Assen Slim : Le développent durable, 2émé édition le cavalier bleu, paris, 2007, p60.eveloppement durable compromis, Québec, 2005, p.166.

6- Ibraem-assala-1 abber.com/post/150946 29-10-201713:58

7- www.ammc.ma/ar/espace-epargnants-entre-epargnr-investissement 29-10-2017 14 :33

- جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، مقالة منشورة عبر الموقع8-

www.uni-alger3.dz/laboslabo_mondialisation....article_3pdf 5-10-2017 15 :37:24

VI. المجلات و الدوريات

1- الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد،16 ،2016، ص 306.،

2- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير،1993، ص97.

3- عبد الله جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 23، العدد:01 ، السعودية،2009،ص183.

4- فطيمة مبارك، التنمية المستدامة– أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، العدد 13، يناير 2016، ص15.

5- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص192-193.

6- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التوصيل، العدد 26 ،جوان2010،ص136.

5- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد(26)، جوان،2010، ص،146.147.

6- نجاة عبد الوالي محمد، التنمية المستدامة وأهميتها في العالم العربي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد1، العدد الاول، جامعة عين شمس، مصر، يناير 2012، ص184-185.

7- هدى بدروني، نصيرة قريش، أهمية الصكوك الاسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة بالإشارة الى حالة التجربة الماليزية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 10، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص90-91 .